کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

۲۵۸۷۷

۱۶۰۲

مطول

۸۰۸/۰۴۹۲۷
م ۶۱۱ س
ت ش/
۱۲۵۳

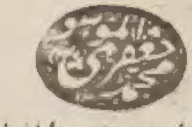


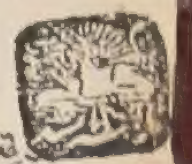
باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت:	۴۶۳
رده‌بندی دیویی:	۱۳۱۶ ت ش/ م ۶۱۱ س ۸۰۸/۰۴۹۲۷
سرشناسه:	تفتازانی، مسعود بن عمر، ۷۲۲ - ۷۹۲؟ق.، شارح
عنوان قراردادی:	[مفتاح العلوم. شرح]
عنوان:	المطول
کاتب:	محمدباقر بن محمدحسن اروضی اصفهانی — تاریخ کتابت:
محل نشر:	تهران — ناشر: دارالطباعه محمدحسین — تاریخ نشر: ۱۳۱۶ق
صفحه شمار:	۳۹۲ص — مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐
زبان:	عربی — ابعاد: ۲۱x۳۴ — نوع خط: نستعلیق (و ...)
روش تهیه:	وقفی☐ اهدایی☑ خریداری☐ ارسالی☐
توضیحات:	اصغر اصغرزاده موسوی — تاریخ ثبت: دی ۱۳۷۵
یادداشتها:	۱. این کتاب (المطول) شرح تلخیص المفتاح خطیب قزوینی و آن شرح مفتاح العلوم سکاکی می‌باشد. ۲. بعنوان دیگر: شرح تلخیص المفتاح. ۳. محشی به حواشی چلبی، میرسید شریف جرجانی و ... می‌باشد.
موضوع(ها):	۱. سکاکی، یوسف بن ابی‌بکر، ۵۵۵ - ۶۲۶ق. مفتاح العلوم - نقد و تفسیر. ۲. خطیب قزوینی، محمد بن عبدالرحمن، ۶۶۶ - ۷۳۹ق. تلخیص المفتاح - نقد و تفسیر. ۳. زبان عربی - معانی و بیان
شناسه(های) افزوده:	الف. سکاکی، یوسف بن ابی‌بکر، ۵۵۵ - ۶۲۶ق. مفتاح العلوم. شرح. ب. خطیب قزوینی، محمد بن عبدالرحمن، ۶۶۶ - ۷۳۹ق. تلخیص المفتاح. شرح. ج. چلبی، حسن بن محمد، ۸۴۰ - ۸۸۶ق.، محشی. د. جرجانی، علی بن محمد، ۷۴۰ - ۸۱۶ق.، محشی. هـ. اروضی اصفهانی، محمدباقر بن محمدحسن، کاتب. و. اصغرزاده موسوی، اصغر، اهداکننده. ز. عنوان.
فهرستنگار:	میرزا... — تاریخ فهرستگاری: آذر ۸۹

التفتازاني
هذا كتاب المطول للمحقق





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصنا ببدايع الايادي وروائع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق مقتضى الحال وطوق بوافره فوق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين **وبعد** فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم المعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعة من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقايق التنزيل واثق مفتاح لدقايق التاويل وانه تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الاعجاز واثار الفصاحة ملخص لغوامض مشكلات كتاب الله تعالى ومعضله تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله قواعده كاشفة في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به تظهر لباب اثار تراكيبه ضفى ومنه عذب عباب بحار اساليبه صفا لا يدرك الا بالواطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتشديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع دقايق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان او التفطن للنكتة الخفية المكان واني بعدما قضيت عن بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات

اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرفه الله تعالى عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتلاد الاناسي من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن قواعد علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شابيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسايله وعوايده محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مائلا عن عناء الاطناب في نهاية الايجاز ايجاز عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز شعر ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ذوي العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت طلاله ومعالمه حتى اشفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء الافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم لتحصيل الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدى لسلوك طريقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست من ابناء التحصيل مع ما اتجرع من الزمان غصصا فطفقت فتحت سواد الليل السهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في تقريب المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل الصعاب ويوضح صعاب الابيات ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوز الخفية واودعته فوائد نفيسة وشحنتها

كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق
ولطائف سحر اتحف بها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت
في رد ما اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح الابصار
ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع كثيرة
فيها اقدام الاخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير
بضاعة ورفضت للنافة مجاعة حظر واجتنبوا الواجبات وما فرضت على نفسي سهوهم بطول
الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر رماني الدهر بالارزاء حتى
فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك
من تواتر الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان
سيما ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف
العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم
يبق من حزبها الا قوم بلدح عجفى شعر كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر
فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا
مستورا كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن
ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال وضيق البال الى ان تطوي ارض الى ارض ونجري في
الخفض حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن الآفات ففتح الله عيني منها على جنة
النعيم بلدة طيبة ومقام كريم شعر لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن و
الامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية و
ظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى وارف ناضر وروض
الفضل الى ناضر ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل
الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة
سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل
الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة
باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي الولاية في الآفاق
مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان الممتثل لنص

ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول
الله شعر خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مداه ايتر سلكا نجوم حول ذراه
العالمون كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا يحيى بنسيم رضاه الزمان كما يكلح بلظى من
سخطه هلكا اطار صاعقة من نصله بها الى السماك لواء الشرع قد عمكا وصان ملك الرشد
منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار عزيزا لعين مبتسما والملك اقبل
بالاقبال ممتسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا وربما نحو اعيننا غدا ملكا وهو السلطان
الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين
ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض منيرة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة
بسحائب رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية
اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص من بينهم
العالمين بمزيد الافضال والاكرام شعر اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق والناس
الحمام فقلت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ووسمت بنسيان الاحبة والوطن وصرت
بعين لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز
من عطفي ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق وافاض علي سجال التوفيق حتى رجعت الى ما
وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه
ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدخرا
من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته
السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا
للاسلام بالنبي وآله عليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشيعوني
بصالح الدعاء ويشكروا الي بما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله تضرعي
في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل
الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل
الموجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدل والحسد بين
العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي
تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل
ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او
اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه
يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها
فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هذا تحقق
تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط
على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان
والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق
او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام
بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام
مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا
دلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم
ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة
مسد الافعال واصله النصب وانما عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما
يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل
انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر
وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على
مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة لفسادها
لفظا ومعنى اما لفظا فلاحتياج الموصول الى العائد المقدر اي انعم به مع تعذره في المعطوف
عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل
من الضمير المحذوف وخبر لمبتدأ محذوف ونصب بتقدير اعني فقد تعسف واما
معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة

قوله وقد صرح بهذا حيث قال اعلم ان شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين يريد ان الاعجاز مع كونه مدركا لا يمكن ان تعرفه وتعبر عنه بما يدرك به غير ما سواه كان تعبيرا كتعبيرنا او تنبيها وذلك لغاية لطفه ودقته ومدرك الاعجاز اي ما يدرك به الاعجاز هو الذوق اعني القوة ...

الاول نفس الاعجاز ويتعلق الثاني وجوه من البلاغة متوقف عليها الاعجاز الكلام وبهذا يظهر دفع ان ذلك من الوجه الاول ايضا ...

9

قوله
وعلم توابعها
لم يرد به ان المضاف
ههنا مقدر معطوف على المضاف
الى اعني علم البلاغة بان
يكون لفظ توابعها مرفوعا
باقامته مقام المضاف
في الاعراب كما هو
المشهور
او مجرورا على تجويز
سيبويه القائه على اعرابه
كما قيل في المثل ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة اي كل بيضاء اذ لو
لم يقدر ذلك لزم العطف على معمولي عاملين
مختلفين وذا عنده لا يجوز وانما قلت لم يرد ذلك
لان توحيد الضمير في يعرف لا يلائم ارادة ان توابعها
معطوف على المضاف اليه اي اعني البلاغة بان يكون البلاغة
علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعاني والبيان ونحو
ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو كذا قيل وفيه انه
يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف
لامية على ان المشهور وسنذكره الشارح في اخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالي
عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو علم المعاني والبيان
كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لما كان
مزيد اختصاص لهما بها فيكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد
العلم المضاف اليها يكفي في افراد ضمير به وههنا بحث وهو ان الشارح
حصر علم الادب في كتبه التي يقتبس العروض
عشر قسما على ما اشار اليه السيد في مفتتح شرحه للمفتاح و
لم يعد البديع قسما برأسه بل جعله ذيلا لعلمي
البلاغة وكذا السكاكي لم يعده
قسما برأسه وجعله مع الفنين
اللذين هما الغاية
القصوى من
العلوم
الادبية في فن
واحد والماتن جعل
العلوم الثلاثة من قبيل المعلوم
مستقلا بان كشف الاستار عن وجوه
الاعجاز بهما مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة
في الكشف المذكور على المذهب المنصور
وهو ان اعجاز القرآن لكونه
في طبقات البلاغة
وايضا لا تم

وعد البديع في معرفة دقائق اللغة العربية من النحو اقرب منه في ذلك رده بعرف ما لا بد منه في الافادة والجواب ...

قوله وبهذا يظهر اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد به تعالى يظهر ان ليس نفيه للاستغراق بناء على انه مخالف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه والكبير
الكبير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر خلق الاعمال وكما ... بتلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا

... اللغة بالرأي وهو مستبعد من ذلك القول معنى كون الاستغراق مدلول اللام بناء على ان مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ الشائع له ارادة

قوله هذا امر موقوف على ان يعرف كل احد حاجته
ضميره وكذا الحاجة الى ذلك في امر معادهم وان
معرفة تعالى ومعرفة صفاته وافعال المتعلقة با

8

قوله لا بد لها من
قوانين تعلقه اي وفاق
منها من قولهم بدده بدا اي فرقه
والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا
عوض عنها من الله وهو عوض من الجار والمجرور
اعني لها متعلق بالمنفي الخ يدع قول ابعد او من حيث
احدها والاطلاع حيلا تركه تنوين الاسم للمطول اجراء له مجرى ...
كما اجري مجراه في الاعراب وخرج على ذلك قوله لا يدي لما ...
الاستغراق يبعد اللام بناء على ان مجرد ...
ان وضع لفظ المعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى
منه ما لم يقم ... ان الجنس الذي اكره
كثير من
ان ليس ...
كون ... المقام ...
بالجنس دون الاستغراق ظاهر ان
... الوجوه المذكورة هنا حقها ان ...
... لذلك ... الكلام ...

قوله وبهذا يظهر اه اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد لله تعالى يظهر ان ليس نفيه للاستغراق بناء على انه مذهب المعتزلة كما ذهب اليه والكبير
الكبيرين سره اه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق منهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقتضيه ... بتلك المنافاة كما ذكره المحشي فلا

... اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد من مثله من تلك القول كما في كون الاستغراق مدلول اللام بناء على ان مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ السائل له ارادة

قوله هذا امر موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه
غيره وكذا الحال في ذلك في امر معادهم وان
معرفة تعالى ومعرفة صفاته وافعال المتعلقة

لدنيا وا
لعقبى لانهم الا
بعقدات تقتضي ...
الا قضاء ضرورته والعبادة لا
يحصل الا بمعرفته انه كيف يعبد والالة
الزاهد يستفيد بحسب هذه الامور غالبا

قوله لابد لها من
فانهن كلمة اي لا فاق
منها من قولهم بديده بدا اي فرقه
والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا
عوض عنها من البدء ومن الحرف ثم الجار والمجرور
اعني لها متعلق بالمنفي الخ ومع قول ابي الحسن
اجتمعوا الاطماع جبلا تركت تنوين الاسم للطول اجراء له مجرى المضاف
كما اجرى مجراه في الاعراب وخرج على ذلك قوله لا مانع لما اعطيت

الاستغراق بهذا اللام ... ان المجرد ...
ان وضع لفظ المعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى
منه في كل مقام واذا ثبت ان التعريف الذي ذكره
... ان ...
كون ... محمولا في المقام على
الجنس دون الاستغراق ...
في الوجوه المذكورة هنا ... الى ...
... الكلام ...

قوله وقد صرح بهذا حيث قال اعلم ان شان الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين يريد ان الاعجاز مع
كونه مدركا لا يمكن ان تحقيقه وتعبر عنه بما يدرك به غيره مما يمكن تعبيره اكثره بيانا وتنبيها وذلك لغاية لطفه ودقته ومدرك الاعجاز اي ما يدرك به الاعجاز هو الذوق اعني القوة الا...

... الاول نفس الاعجاز ويتعلق الثاني وجوه من البلاغة مقدوية اي اعجاز الكلام وبهذا يظهر دفع ان ما ذمن الوجه الاول ايضا ...

قوله
وعلم توابعها
لم يرد به ان المضاف
ههنا محذوف عطفا على المضاف
اليه اعني علم البلاغة بان
يكون لفظ توابعها مرفوعا
باقامته مقام المضاف
في الاعراب كما هو
المشهور
او مجرورا على تجويز
سيبويه ابقائه على اعرابه
كما في قوله اكل امرئ تحسبين امرأ
ونار ولا بيضاء شحمة اي كل بيضاء اذ لو
لم يقدر ذاك لزم العطف على معمولي عاملين
مختلفين وذا عنده لا يجوز وانما قلت لم يرد ذلك
لان توحيد الضمير في يعرف لا يلائمه بل اراد ان توابعها
معطوف على المضاف اليه اعني البلاغة بان يكون البلاغة
علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعاني والبيان ونحو
ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو كذا قيل وفيه انه
يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف
لامية على ان المشهور وسنذكره ان شاء الله تعالى في اخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالي
عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو علم المعاني والبيان
كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة ويسمى علم المعاني والبيان علم البلاغة لما لهما
مزيد اختصاص لها بها فيكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد
العلم المضاف اليها يكفي في افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري
حصر علم الادب في كتابه المسمى بالقسطاس العروض
وقسمها على ما اشار اليه السيد في مفتتح شرح المفتاح و
لم يعد البديع قسما برأسه بل جعله ذيلا للعلمين
البلاغة وكذا السكاكي فلم عده
قسما برأسه وجعله مع الفنين
اللذين هما الغاية
القصوى من
العلوم
الادبية في
واحد والحق جعله جزء
العلوم الثلاثة من قبيل العلوم
معللا بان كشف الاستار عن وجوه
الاعجاز بهما مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة
في الكشف المذكور على المذهب المنصور
وهو ان اعجاز القران لكونه
في طبقات البلاغة
والفصاحة

فلم يتعرض المنعم بها ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون
شئ وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج
اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه
مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا
موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات
الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في
الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان
كل احد يشتهي حصول ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد
لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز
باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى
معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة
الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان
ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق
بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة
هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك
الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجز لان الفصل التمييز
سمي به يقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي
يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها
الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر
عن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب
واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد
والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها
معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم
اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجئ لهذا زيادة تحقيق في

احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا الحاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل اجل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا اقتضاء منه في كل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع ما جاء به ليقتفي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم ليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاسناد لان جهة الاعجاز امر [illegible] من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح تشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف القرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على

حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فهو توالیها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب هو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول اي القواعد وهو متعلق بالمحذوف تقديره جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ونحو مثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف ليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما أول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتبوغ على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه

١٤

لا على ما يستغنى عنه ليكون حشواً من الامثلة وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد ايصالها
الى فهم المستفيد والشواهد وهى الجزئيات التى يستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها
من التنزيل ومن كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهى اخص من الامثلة ولم آلُ من الالو وهو
التقصير جهداً بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد
استعمل الالو فى قولهم لا آلوك جهداً معدًى الى مفعولين بمعنى لا امنعك جهداً وحذف هنا
الاول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا فى تحقيقه اى المختصر يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من
الابحاث وتهذيبه اى تنقيحه وترتيبه اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا وهو فى الاصل
مد اليد الى الشئ ليؤخذ من ترتيبه اى ترتيب السكاكى والقسم الثالث اضافة للمصدر الى
الفاعل او المفعول ولم ابالغ فى اختصار لفظه اى المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ
كانه قال تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه
ولو لم يأول الفعل المنفى بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة فى الاختصار لم يكن للتقريب
والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبنى على ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفى اذا
دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا
قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمرى لقد
بالغ المصنف فى وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا
ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اى لا
حشو ولا تطويل ولا تعقيد كما فى القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد غيرها
فوائد عثرت اى اطلعت فى بعض كتب القوم عليها اى على الفوائد وزوائد لم اظفر اى لم اقف فى
كلام احد من القوم بالتصريح بها اى بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض
اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب فى جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات
خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا يعرف لتقديم المسند اليه
ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى
بالجملة الاسمية وما يقال انه للفصل لاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع كما سيجئ من قوله لو مكانه
من فضله حال من ان ينفع به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث

انه اى الله ولى ذلك النفع وهو حسبى اى محسبى كافٍ لا اسأل غيره تعالى هذا كان الانسب ان يقول
والله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف
كما فى قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية
واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب
المفتاح وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن
المفرد معنى الفعل كما فى قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل على راى لكنه فى الحقيقة من
عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع فى المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة
وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن اولا الثانى
المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تادية المراد فهو الفن الاول
والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو ما يعرف
به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة
وثلاثة فنون وخاتمة لان الثانى ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة
انما هى من الفن الثالث كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه فى آخر المقدمة الى
انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة
فانه لم يقع ذكرها ولا اشارة اليها ولم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اى هذه مقدمة
فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يتصل بذلك
مما ينبغى تقديمه للكلام ومحصولها ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه
الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم
بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة
الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف
عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر الحاجة
فى التفصى عنها الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر فى هذه
المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح فى آخر المعانى والبيان والثانى ما وقع فى بعض
الكتب من ان المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين
المقدمة واعلم ان للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة فى ايرادها

الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ
عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام
فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة
وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد
يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا
ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته
عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين
المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علم
بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة
من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح
ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة
بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة و
في الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام خص فصاحة المفرد والكلام
كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة عندهم يقال لمعان مخصوصها كون الكلام
على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر اولا
الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه بليق به لتعذر
جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين
الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ
المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين
الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فضح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما
لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله
لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى
ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة
على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه

وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة
لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها
فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال
تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي
ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي
بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره فعه واستشزر ارتفع يتعدى
ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة
المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس
بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخرين والغرض بيان
كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من
المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال
مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف
ايضا متنافرا وليس كذلك بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة على الهيئة
المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب
المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلاف كبلع بخلاف علم وليس ذلك
بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب
وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء
كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان
سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم
اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء
وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف

١٤٤٨٦٩٢

لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجريانها على القياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع
ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولو يشترط في الكلام
العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا
من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير
فصيح القول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل
او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة
كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم
تكأكأتم على كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح
وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة فهاجت به مرة فوثب
عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكئون
على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج
الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
والسريجي اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج
وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما يجعل اسم مفعول منه حملا
انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد
ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه
اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة
الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب
ينفر الطبع منه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يحسن تفسيره بالوحشية
بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بدلالة
المعنى مخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى
الوحش الذي يسكن القفار ثم استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن

وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم و
ذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القران والحديث
والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد
واطلخم الامر وجحيش وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية
مع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان ردت بالفصاحة معنى اخر ورد
ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب
الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو
ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره والماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في
اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه
قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع
نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد
خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمج السمع من سماعه كما يتبرء من سماع الاصوات
المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه ومنها ما
تستكرهه نحو الجرشي في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر
اللقب كريم الجرشي اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين علي
واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف
فيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكأكأ
تم وافرنقعوا او الجحيش واطلخم وقد ذكرهنا وجوه اخر الاول انها ان دخلت في التعقيد فهذه
دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا
الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه
وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ
فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ
اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس شيء للقطع باستكراه الجرشي دون النفس سواء ادى

بصوت حسن او غيره وكذا جحخت وملع دون نخهت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في لفظ ضيزى وسر ذلك

والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة الكلمات احترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم

فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور وكالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه

والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما غاب عن الصاحب قال المص فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا

يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال ثمان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى ويمكن ان يقال الفرق هو ان منشا الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي فلا وهو وهم لانه ان اوجب الثقل على اللسان فهو والا فهو مما يخل بالبلاغة دون الفصاحة

والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب فيجوز ان يكون التعقيد حاصلا لبعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى ومع ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي المال والملك يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى على المستثنى منه ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب ظلما في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حي يقاربه وليس حي يقاربه مماثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل

الايجاز والتقريب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق

الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني

وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه

دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى

بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من

السرور الحاصل بلقاء الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت

عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها

كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود

فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في

المطلق ثم كنى به عن السرور لكونه لازما للسعادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا

يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن

التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع

انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنيان فهو بمنزلة الساقط عن درجة

الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان

والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب

القرب والسرور فلم يحصل لي الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب

والوصال واطلب الحزن الكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير

ان ليكون عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في

المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه كالنتيجة

وكلازم ملازمة الامر المطلوب لظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده وهذا هو المعنى المشهور فيما بين

القوم ولا يخفى ما فيه من التكليف التعسف ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام

من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب

المعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق والتجرع

غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدمع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة

لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من الامثال الابيات

وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا

وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان

يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب وتسعدني

في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو

شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها

حتى كانها تجري في الماء ولها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد

فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها

علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى

حومة الجندل اسجعي فيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت

شيئا وجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء وا

حومة الى الجندل هي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمامة ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد

ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه و

اسمع صوته كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل

اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة وكيف وقد قال

النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد

القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله

يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر

لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه

ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب واورد المصنف في

الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان تكون مترتبة لا يقع

بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانما اورد الحديث مثالا

لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانما اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال

من شرط ذلك ان تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى واحد كما في

البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول ههنا ايضا ازال وجانبا او شناعة فيذلك والا فلا

جهة لاخلالها بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله تعالى

ذكر رحمت ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة
في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف وهو عرض لا يقتضي قسمة ولا
نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة
باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل
والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات
المقتضية للنسبة بواسطة اقتضاء محالها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو
انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء
اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة في
موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار
بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك
فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يقال
بها يعبر ليشمل حالة النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان
من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق ولو
في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب ذلك لان اللام
في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته ولو قيل بكلام فصيح لوجب
في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وذلك لا يصح لان من المقاصد
ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اعدادا مختلفة ليجمعها
فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح
وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف
غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا الاتم
ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب كما ان السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما
استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى
التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال
مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته للحال
له انه ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى

حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني
مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف
فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر
الداعي مقام باعتبار توهم كون عود الكلام فيه وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد
والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار مثلا وخلو الذهن وغير ذلك
فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام
غير الاعتبار اللائق بذاك وهو عين اختلاف مقتضيات الحال ثم شرع في تفصيل اختلاف
المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال بيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا
او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن
التأكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا
او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص متبوعا بشيء من التوابع او غير متبوع مقدما
او مؤخرا مقصورا على المسند او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة
كونه مفردا فعلا او غيره جملة اسمية او فعلية او ظرفية او شرطية مقيدا بمتعلق او غير مقيد
على ما سيفصل واما الثاني فكوصل الجملتين وفصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز
والاطناب على وجوهها المذكورة في بابه هذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا
فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع وشرط او مفعول او ما اشبه مقام تقديم المسند اليه والمسند او
متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل
من الاطلاق والتنكير والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها
وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على
انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام
خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم الشان
كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله لكل

حد ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدا ومراتب متفاوتة
ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثانى
فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبى كان الا
ان كان يذكر مع الغبى الفطن فان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة
الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان
يكون فطنا فمقابل الغبى هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام
ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع كل
من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضى مقام ليس له مع المضارع
وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا
مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر والمفرد والصاحبة للجملة
الحقيقية وما فى حكمها وايضا له مع المسند السببى مقام اخر الى غير ذلك هكذا اعتبارات
مناسبة وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته اى الكلام للاعتبار المناسب وانحطاطه
انحطاط شانه بعدمها اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى
اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت
اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر فى المعنى اولا وبالذات وفى اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام
الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل
فى البلاغة دون العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة
عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددنا
وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى والفاء فى قوله فمقتضى
الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع
شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر
كانما الضرب زيدا فى الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال فحصل هٰهنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاع الكلام الا
بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال
فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين

او كلاهما وفيه نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم
حيث يقول النظم تاخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام
وذلك لانه قد كرر فى مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذى
يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر فى الخبر الى الوجوه التى تراها فى قولك زيد منطلق
وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وفى
الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وفى الحال
نحو جاءنى زيد مسرعا او يسرع وهو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك
موضعه وتجئ به على حسب ما ينبغى له وتنظر فى الحروف التى تشترك فى معنى وينفرد كل منها
بخصوصية فى ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك فى خاص معناه نحو ان تجئ بما فى نفى الحال وبلن فى نفى
الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر فى الجمل التى
تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفى الوصل موضع الواو من موضع الفاء من موضع ثم الى غير ذلك
وتتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتضع
كلا من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هى هى ولكن تعرض لها بسبب المعانى
والاغراض التى يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب
تنكير مثلا له مزية فى لفظ وهو فى لفظ اخر فى غاية القبح بل هذه اللفظة منكرة فى بيت اخر
والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت
بل باعتبار افادته المعنى يعنى الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها
عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم
مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة
ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام وكثيرا ما
نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه
على ما ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى فى كثير من الاحيان تسمى ذلك
الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفى هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام
الشيخ فى دلائل الاعجاز فانه ذكر فى مواضع ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه

باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في
الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون
راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما مر
بحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند
التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير
اعتبار التركيب ولا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المص وكأنه لم
يتأمل دلائل الاعجاز حق التفحص ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه هو ان الفصاحة
تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني انها
في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك
ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح انما النزاع
في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان
الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على المعنى اللغوي ثم يجد لذلك المعنى
دلالة ثانية على المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول
بل على ترتيبها في النفس ترتيب الالفاظ في النطق على حذوه اسم النظم والصورة والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي
بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ
المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها
او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي
ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة
في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولسنا نحمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا
كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا
اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى
الثاني والسبب انهم لم يجعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة
اعني انها ذات الكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم

يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس
لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية
توجد في هذا دون ذلك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك
الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو
مشهور في كلامهم ويكفيك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا
مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك
كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له
من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في
المنطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم
انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد الاعجاز وانما ننكر ان يكون
الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يتأمل قول من قال معنى فصيح والجواب ان
مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة مما تكون في المعنى دون اللفظ
والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على صفة اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال (لها) اى للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة
كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر
ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كافل بتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية في كلام هو في
الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا العارف بهذا العلم الى الآن هذا الحال بتفصيل تلك
الاعتبارات مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبار بحسب المقامات فامر آخر
لو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه
لا يقتدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة
ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه مما هو
من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يوجد
ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام
غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه

ان يجاوزه والمراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز فلنا اما الاول

فشئ لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام من حيث هو هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او

غيره واما الثانى فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة اى مرتبة للبلاغة و

هى الاعجاز والاضافة للبيان تؤيده قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اى

لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا

عنه يمكن معارضته فما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو وانما

فى منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه فى البلاغة مما

يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد

الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز

لا هو وحده كذا فى شرحه ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع

معارضته فى نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجزة واسفل وهو ما اذا

البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب

عند البلغاء باصوات الحيوانات التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة

على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات

ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى

المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى

ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه

انما تحسن بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست

مما تجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة فى المتكلم

ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة فى المعانى

والبيان وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة

مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعنى علم مما تقدم

امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة فى تعريف البلاغة على

ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثانى ان البلاغة فى الكلام مرجعها وهو ما

يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما

به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز عن الخطاء فى تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام مطابق

لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد

الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة

مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان

قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه

ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا

لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء فى تادية المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده

وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم

هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين وتتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها

فالرجوع الى الحق خير والحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف

بهذين الوصفين وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى

تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعانى والبيان اما تحقيق قوله والثانى اى تمييز الفصيح من غيره

يعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو امر مركب اجزائه تمييز السالم من الغرابة عن غيره

اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من الخالف عن غيره

وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين فى علم متن

اللغة اذ به يعرف ان تكأكأتم وافرنقعوا ومسرجا غريبة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب

المتداولة واحاط بمعانى المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو

غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين فى

علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقى فالتمييز

الفصيح عن غيره منه ما يتبين اى يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة اعنى تمييز السالم من الغرابة

عن غيره وانما قال متن اللغة اى العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام

العربية او فى علم التصريف كمخالفة القياس او فى علم النحو كضعف التاليف والتعقيد

اللفظى او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر

الكلمات وهو اى ما يتبين فى هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوى اذ لا يعرف بتلك

العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما

في العلوم المذكورة او يدرك بالحس فيحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد المعنوي ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول والاخر الباقيين الذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء الاخص الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول علم المعاني

وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان

علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة اعتبار ليستدعي علم المعاني المفرد مقدم على المركب طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع قيل الشروع في العلم اشار الى تعريفه ضبطا لابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة يضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة يضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال هو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من الالتفات اليها تفصيلها متى اريد ويسمى العلم ولهذا قالوا وجه التشبيه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها وقد يراد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها اسم المعرفة فيقال للادراك الجزئي والبسيط والعلم للكلي والمركب ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين

لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف مجهول او المعين فلا دلالة عليه كذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال ان تصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة ومجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية ونحو ذلك فان قلت ذاكا احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد والذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اذ ليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه ويحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه الهلال والله

قوله وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال الخ اراد به معنى تطبيق كلام له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يؤلفه وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يجريه على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على الخ بمعنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه قاله جلبي

انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فانهم اخرجوا الاسناد الخبري ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبارا راجعا اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء اعني معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفها لادنى مشبه بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على تفسير التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به في المقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله انه لقائم فيما اذا كان المخاطب مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما بثبوت الضرب لكن خطأ لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك ورد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك وتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده فيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة

تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عنه ذلك في تأدية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من الفهم وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه كيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومعناه قلنا لنا ان هذا مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال (وينحصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية ابواب) انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب ظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الى خارجه

الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع
احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن
الايجاز والاطناب والمساواة

وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او ايقاعها وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل ههنا موقع للمحذوف جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي تكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء ثم الخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا يختص بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما سيجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل

قصه لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه مما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمل بين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه وانا فنقول كل من المسند اليه والمسند متقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل واحد من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد اساد كلامه اكثر والاظهر ان الاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب **تنبيه** وسمي هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر لا بد ان يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به لئلا يقدح بتعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة للمتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين

او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الخارج بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقولنا السماء فوقنا غير معتقد لك كذب والواو في قوله خطأ للحال قيل للعطف اي ولو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا ان يقال انه اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها ذهنا لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في

قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر
بل انشاء او الى المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة
لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا
لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع
وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم
الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به
اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم
يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المنافاة
فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد وتفاوت شديد يظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند اعلم ان ههنا وجها آخر
لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى الحلف للمنافقين في زعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا
على من عند رسول الله صلعم حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال
كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله صلعم
حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك
لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه
فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصدقه فاصابني هم لم
يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل
الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقرأ علي فقال ان الله صدقك يا زيد
الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان الخبر اما مطابق
للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد
فهذه ستة اقسام احدها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب
وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر
مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع
اعتقاد انه غير مطابق فيلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع

والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون
الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من
الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين
اللذين اكتفوا بواحد منهما فلينتبه فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام ويقرب من هذا ما
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله
كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وآله بالحشر والنشر [illegible]
حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه
قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهارهم تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق
الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر ايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به
جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه به فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة
غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس
بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه
لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا
على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادة كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل
بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء
له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون
هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى
الكذب فالمعنى قصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء
هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر
بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه
خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على التقييد نقل ائمة
اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون
او النائم والساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه
بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره

من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغير الاخباري الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان وفرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته ونفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف الا ان يريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول في احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بمباحث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر بخبره يكون قصدا للاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا

وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال ذلك اكثر من ان يحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا او لا وقوعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لا متناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بالمعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب ولئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولما تحقق الكذب اصلا وللزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلنا مرادهم ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح ان قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت والانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون به ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد المخبر بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح من ان الفائدة الاولى بدون الثانية

تمنع وهي بدون الاولى لا تمنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي للازم الاعم بحسب الوقوع
او الاعتقاد فان الملزوم بدونه تمتنع وهو بدون الملزوم لا تمتنع تخصيصا لمعنى لعموم على هذا
فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به معنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير
عكس كما في ضبط النور به وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة
السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب
المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في الايضاح في تفسير هذا الكلام حيث
قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند
حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه
حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا
الحكم حاصلا في ذهنه فحصول العلم يوجب حصول هذا الحكم في ذهنه ضرورة وان لم
ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير
ان حصولها انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول
وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم
الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله
لامتناع حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسميته هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه
من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة
في ذهن المخبر ولا ايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون المخبر عالما به تحصل في ذهننا
صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا
فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري ولو جوّ علته
اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم
فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء
علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت
الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر
مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول بهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد
الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون الخبر مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا ليس المراد بالعلم هنا

الاعتقاد

الاعتقاد الجازم المطابق بل صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا في كل فائدة يتمسك للاخبار
وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين
لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك
للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما في يدك بما هو هو كتاب لان
موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب
كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا
لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره
يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم
يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به
لاعتبارات خطابية لا ان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي لو كان
لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال وعلى ان
قوله ولقد علموا الاية خبر ملقى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلعم واصحابه ولا
دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان سياق الوجهين لا يوافق لما في المفتاح
ثم اشار الى زيادة التعميم ان وجود الشيء سواء كان هو العلم وغيره ينزل منزلة عدمه فقال
ونظيره في النفي والاثبات اي عدم نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى فاذا كان قصد المخبر
بخبره افادة المخاطب فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان
كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها
ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى
قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب
حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو
فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان
استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون
التوكيد واما الشرطية وحرف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له
حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب

الا بالتاكيد ويوكد وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام
على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله
حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل
ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر اليه
يقال استشرف الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح فى شان قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك
باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا
يطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا بان اى محكوم عليهم بالاغراق والمراد
بالكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس تتفطن لفهم المتساع بكاد يتردد فيه
ويطلبه لا انه يشير الى خصوصية الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء
وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم و يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم
وغير ذلك مما ياتى بعد الاوامر والنواهى وهو كثير فى التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر
ان فى هذه المقامات يصحح الكلام السابق الاختلاج له ويبان وجه الفائدة فيه وتغنى غناء
الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو
قول حجل بن نضلة جاء شقيق عارضا رمحه اى واضعا رمحه على العرض من عرض العود على
الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من
غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة
المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بنى عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد
ذلك لميتون مؤكدا بان واللام فان الموت وان كان مما لا ينكر لكن تماديهم فى الغفلة والاعراض
عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تامله
اى شئ من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر
ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه
من الدلائل الدالة على نبوة محمد عم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يكتفى فحمل القرآن
الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة فى ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر فى التمثيل لما نحن

نحن بصدده

يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا
بينها فلا لانه يؤدى الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب كيف زيد وفى الدار فى جواب
اين زيد حتى نقول انه صالح وانه فى الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم كما
بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد فى الانكار زيد فى التاكيد كما قال
الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان
واسمية الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية
الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا
تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ضربهم اصحاب وحى ورسلا من الله تعالى
بناء على ان الرسالة عن رسول الله رسالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فحملوا
نفى الرسالة عن التصريح الى الكناية التى هى ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا
يكون رسولا لله والا فالبشرية فى اعتقادهم مما تنافى الرسالة من الله تعالى الا من رسول الله
وقوله اذ كذبوا اى الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل
المرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اى الى اصحاب القرية
وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى عليهما السلام فكذبوهما فعززنا بثالث اى فقويناهما
برسول ثالث وهو يونس عليه السلام او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى
طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التاكيد
فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الثالث اخراجا
على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعل
المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر
لانه يقتضى التاكيد ليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم
لكونه غير بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى
الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه
على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء
العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف غير الانكار وعلة

فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح
يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه
تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى
الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل
الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين ويكون نظير التنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق
مع كثرة المرتابين ذكر والتاويل احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا
على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه ثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه نفي الريب عنه
بمعنى ان حد الارتياب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة و
سطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه مكانه تعليل وهو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من
عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا
كغير المنكر لما معهم من الدلائل الزاجرة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من ايد
بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي
وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير على ان
المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية
ليثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية
وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان يراد الكلام في مقام اتيانا
بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المخصوص منزلة المقام والحال الذي يطابقه
ظاهر الكلام فاعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام
على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك للمنكر الاسلام ان الاسلام حق مجردا عن التاكيد
كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان
سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما
ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع
البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل من

كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فعن هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى
الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وندوره مما لا يلوح صدقه
للسامع في بادي الراي ويتوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه
مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته نبا المترتب الى ساطع برهانه وقس على هذا نحو
ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار
الى التعميم دفعا لوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء
وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكار في الامثلة
ظاهر وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من
التنبيه له وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار ولا يجب في كل
كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ
عبد القاهر وقد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى احسنت الى فلان ثم
فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى رب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان
ان ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر و
انه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان
شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن
كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر
نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن حذف الخبر او لم يجز
انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعد على تاكيده لكونه غير معتقد
له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان
منهم لا في ادعاء انهم احديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من
العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فهم اخبار
عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل

منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد فيؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما
به معتقدا له كما تقول انت امام كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت
ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم و
ان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله عز وجل ان المنافقين لكاذبون واما قوله
تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والاعلام بان الله
عالم به بلازمه ثم واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان
انشائيا او اخباريا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية
لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل
الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما
اختار ذلك لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله
على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت
في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى
كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة
بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب ونحوه
وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب
اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم
البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان
علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر
ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا لكانت
فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد
الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف
هذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو له الفعل او معناه
له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب

عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند
المتكلم متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه
ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب المتكلم قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى
كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء
كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه ولا الخروج
كما اذا كان المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله
البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول
المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فانه اسناد خلق الافعال الى الله
اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في
المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب
فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله
وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم
انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به الاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا
والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح
في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد
الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة
العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام
والمص للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو
الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذا قول الشيخ
عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه
فتعريف المص غير منعكس الخ وجه عند الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد
سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه
مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز ولانه مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه

اما الاول فلعدم صدقه على ما ذكر فان قوله هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر بل دلالته على الثانى اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هى اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلى نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة وانما المجاز فى ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هى ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعانى ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جئ به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما فى التعريف عبارة عن الملابس اى الى فاعل ومفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجئ وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثانى فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا فى الحقيقة ولا فى الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل فى التعريف من المجاز العقلى ما هو منفى نحو ما صام يومى وما نام ليلى قال الشاعر فنمت وما ليل المطى بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفى واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى الفعل لما هو له عند المتكلم فى الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفى واتى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفى فرع الاثبات فالاسناد فى قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد فى نحو صام نهارى فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت ونفى وكذا الكلام فى ساير الانشاآت مثل ليت نهارى صائم وليت نهارى صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت

فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمآل المرجع وكذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريف بقوله وله اى للفعل ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة لقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له كما مر من الامثلة واسناده الى غيره اى غير الفاعل والمفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لمشابهته اياه فى الملابسة كما استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرأة ولا مجاز ولا استعارة فى شئ من طرفى الاسناد انما الغرض تشبيه هذه الحال بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر فى المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقى وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذى يريدون المبالغة فى وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه فى معناه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم فى الزمان ونهر جار فى المكان وبنى الامير المدينة فى السبب الآمر وضربه التاديب فى السبب الغائى ومثله يوم يقوم الحساب اى اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازى على ان حدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هى اقبال وادبار على ما مر والثانى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن

لا الى المفعول الذى يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل انسانا الكاتب كلامه كما
فى ان المفعول الذى يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا اما المسند
الى المصدر الذى يلابسه فعل اخر من افعال الفاعل نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان
البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب وصف به نظيره مثل جد جده كذا فى الكشاف
وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه عنده ليس
مجازا كما انه ليس بحقيقة وعن الثانى بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف وبدونها
وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم فى اسلوبه وكتابه وبعيد واليم فى ضلاله
وعذابه فيكون مما بنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر
عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقى لانه قال المجاز العقلى ان يسند
الفعل الى شئ يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلى على ما
على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر
يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبنى انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا
امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية
فالجواب ان المجاز العقلى اعم من ان يكون فى النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل
الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلى والمذكور فى الكتاب انما تعريف
للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة او المطلق باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور فى
التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما فى هذه
الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة و
الامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازى تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل
سبيلا لان التمييز فى الاصل فاعل وفيه تدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل
عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا فى قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى
حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز
العقلى على ما فهم من ظاهر كلام السكاكى والمصنف قولنا فى التعريف بتاول ليخرج نحو
ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان

الى

الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اى سر فى ترك
فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته فى هذا الكتاب ثم اى سر فى التعرض لاخراج نحو قول
الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت للتنبيه على ان صاحب المفتاح عرف
المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف
لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده
بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة الكعبة اذ ليس فى العقل
امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب
واعترض عليه المص بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان
عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الامر لان معنى ما عند العقل
ما يقتضيه العقل ويقتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف
ما فى نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا ينحصر باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من
المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول
ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور
الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع فى ان يشتمل
التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما فى فائدة اخرى فيكون حصولها
من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند
الى كل من قوله خلاف ما عند المتكلم ولضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق
فى الذكر والمقصود بالثانى اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول
الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده ولكن المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب
المحصلين فان قلت ما ذكرت من تحرير كلام المصنف يشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل فى
نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلى الذى يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله
الافعال كلها واضل الكافر بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب ثم اسناد الى ما هو له
فى نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان
اراد عند المتكلم فى الظاهر بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال

الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظاهر وصح قوله بتاول ضايعًا واسناد اخراج نحو قول الجاهل

الى الفاسد ايضًا لان المراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعنى ما يصدق عليه انه

اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر وحينئذ

يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكونه لا اسنادًا فيه الى غير ما هو له فى الواقع وقول المعتزلى

لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم ما خرج جميعها بقوله بتاول وبقى التعريف سالمًا يخرج عنه ما

لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى المعتزلى انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول

لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل تاولا حين يظهر انه موحد

لكونه الى غير ما هو له فى الواقع وكذا قول الموحد انبت الله البقل تاولا عند اخفاء حاله من الكفرة

واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر

لا يقال العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم لان

يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام

وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه وقد تبين ان المفسدة

انما كانت ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد فى ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام

يستصعبه اقوام ولهذا اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل

نحو قوله اى الصلتان العبدى اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز اى

على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد

ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كما مر فى نحو

قول الجاهل كما استدل يعنى لو لم يعلم ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على

اسناد ميز الى جذب الليالى فى قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع من

ان رات راسى كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى

الراس جذب الليالى اى مضيها واختلافها وفى الاساس جذب الشهر اى مضى عامته ابطئى

او اسرعى حال من الليالى على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عما

قبله اى صنعى ما شئت ايتها الليالى فلا تفاوت فى الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى ما جرى

ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم

شعر راسه قيل الله اى امره واذنه للشمس اطلعى حتى اذا وارك افق فارجعى فانه يدل على انه

يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون اسناد ميز الى جذب الليالى

بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلى اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه

والمسند اما حقيقيان وضعيان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى

الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها

بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية و

تفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة

عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت

البقل شباب الزمان فيما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واحيى الارض الربيع فى

عكسه وفى هذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد

المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة واما

مجاز وان الملاءمة عسى ان يستبعد من اجتماع المجازين وحقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا

مختلفين وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط فى المسند ان يكون

فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز فى قولنا زيد نهاره صائم

انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا فى قولنا الحبيب احياني مالا انه المجاز اسناد احيى لا

لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلى

فى القرآن كثير واذا تليت عليهم اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى ونحو قوله

ايها الملأ انبئاس ان المغنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا وتصديقا بوقوع المجاز العقلى فى القرآن

كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها

يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذى هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما

نسب نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله عز وجل حقيقة الى ابليس عليه اللعنة

لان سببه الاكل عن الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين يوما

نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان

شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان

فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة

واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب

الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا و قوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب و مثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه و منه اخر ليغير و لا نقطع امر فلان على ما اشرنا اليه كذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي و نفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك وعادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند و قيام المسند بالمسند اليه ممكن ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب و هزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي او حد النحو انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وابنت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم باسناده مجازا لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناد الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي قدمني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت

بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك على هذه الحالة وهو اني يضرب بي المثل لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس ومنه رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله عز وجل فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى او للوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة و اذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه و الحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسيره الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق لما اي بسببه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم الاضافة

في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة

من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت

تجارتهم ولو سلم بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقوله فنام ليلي وتجلى همي كان دفع للشغب لان قولنا نهاره

صائم مما ينافي فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع

لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان

ابن لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه

ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل

الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا

حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع

في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة

بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب

السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس

المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية

له وجعل لفظ المنية مرادا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقها انا ندعي كون اسم

المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في

التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع

يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا الحقيقة

حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما كان لكن بادعاء انه بان وجعله

من جنس العملة لفرط الملابسة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع

المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر

نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى

ولا نزاع في ان ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر

الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح

به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا

الاستعارة وجوابنا انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه

ينبئ عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله

قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا

هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم

من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في

ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم

مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب

من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المستبذل وعن

الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان

هو الباني حقيقة كما نهم لم يكن للامر له لا حقيقة ولا مجاز الا ترى انك اذا قلت رم يا اسد لا

يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي

ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه

ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على

السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف والله اعلم بحقائق الاشياء

الباب الثاني احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة

الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه

لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك مما سياتي بيانه وكون المسند اليه اولى بالتقديم

اما حذفه فقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتقدم

وجود الحادث عن عدمه ثم الحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع

عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما

مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال

فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل

بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه

انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ

والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ

يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى
لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك عدلت من الدليل
الاضعف الى الاقوى وانما قال التخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن
والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا
عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل
للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار
تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او اتحاد
او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة
نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردت به غيره او تعينه او ادعاء التعين
نحو ذلك كضيق المقام من اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على
وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال
فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على
تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح
او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه
قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا بعد ان يذكروا الديار والمنازل
ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل
ونحو يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى
مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي بعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل
ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى
ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة فهي الحذف فخامة لا توجد في الذكر
او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت
كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقول لا تسأل عنه اي انه لا يجري على لساني ما هو فيه لفظاعته
واضجاره المتكلم واما انك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه
اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه وللاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير الاشارة

تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها
عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره
او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا
للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث
مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما يقال للت من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله صلعم الى
غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجيب او الاشهاد في قضية او التسجيل
على السامع حتى لا تكون له سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة ومما جعله بعضهم من المقام
مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام
وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف
عموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر آخر كالتبرك
والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط
الحذف الا انه لا اقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص لا ينفك
قرينة الحذف وتجعله لاتنا اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء فهم منه اذا اريد هو الله ان كان عام
النسبة ولم يرد تخصيصه نحو من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى
ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او يكون
ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة
بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه
اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في
المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض
من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم اولا بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان
ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند اليه والمسند تخصيصا ازداد
الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة تقتضي

الکتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

اتم تخصيص و هو التعريف لانه كمال التخصيص و النكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك عبد الهًا خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للمتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحد كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص بها اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب و في بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤيته حالهم مخاطب و بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح و قد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الا انه اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى جعل هذا اى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ بعينه مع جميع مشخصاته و قدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جائني في ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع وانما قيد به ليدخل العلم المشترك واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد

التسليم

التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق تمام العلية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظ يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم فالتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب بكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا وقالت تبت يدا ابي لهب اى جهنمي لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان

هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الافرادي دون الثاني اعنى العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار انه للشخص لزماته جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح تعريفه الذي بواسطته [illegible] الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تختص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او كليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف و المراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعه عن نفسه وفعلت فعل

المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولاها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة متشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه دل على عدم خوفهم من النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط و المفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لا مثال له وان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلولا لم تكن مثالا لها الاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومثل في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك آثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والتدقيق شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطب اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني يأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي نوع و طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان يأتي بالفاتحة على ترجمة النطق على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون

جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا
ذكرت سائر الاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى
التعريض بالتعظيم لشانه اى شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذى سمك اى رفع السماء بنى لنا
بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى
سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله
الرحمن وغير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء ارفع
واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان
طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وهو ظاهر وقد
يجعل ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو
ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق
بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان
عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض الخصم بانه لا يظهر فرق
بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذى سمك السماء البيت ان الذين ترونهم
البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطا كما مر فاحسن التامل فى
هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه
الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم
صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند
اليه وصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت
وان الذين ترونهم لعدم تحقق التعليل وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره فى تفسير
الوجه بالعلة لكنه هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد
هذا الراى عند التامل وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا
جاءك الذى اكرمك او اهانك او الذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو
يا ايها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة

اى بقريب المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض لها المقام الصالح هو
ان يصح احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار
بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل
احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما
الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله
اى ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر او التعريض بغباوة
السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى الفرزدق اولئك آبائى فجئنى بمثلهم هذا
الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند
اليه فى القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما
يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره
الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد
مثله كثير فى علم المعانى كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة
تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه
يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشىء يوجب تصوره
اياما كان ولو سلم فذكره فى هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار
اليه بقوله او تحقيره اى تحقير المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم وقد يقصد بقرب
حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت وتعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا البعد درجته
ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا
او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب سفالة
محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه او
ثم يشار اليه نحو جاءنى رجل فقال ذلك الرجل وضربنى يده فيها لنى ذلك الضرب لان المحكى عنه غائب
ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وها لنى هذا الضرب اى هذا المذكور عن
قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم
بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد

او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند ايراد الاوصاف
على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثانى بالباء وتقول
عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم
الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون
الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون
باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه باورد اسم
اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا
والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة ولانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة
لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عندى
فلانا اذا ذكرته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر
الذى طلبت امرأة عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا
فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى
قوله تعالى رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد
وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى صفة
المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل وللاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على
المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية
وقد ياتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته ذلك الواحد
الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود
من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما
يطلق الكلى الطبيعى على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة
من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل فى بعضها

كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه
انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان
الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين
النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا
فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل وضعه واسامة
موضوعة للحقيقة المتحدة فى الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من
اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من
جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة و
البعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد فى واللام
اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسهما مختلفان ولما اشار بقوله وهذا فى المعنى كالنكرة
يعنى بعد اعتبار القرينة وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال
ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هى التى اضطرتهم
الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان
عود الضمير فى قوله وقد ياتى الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما
يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف فى المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا
فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى وفى التنزيل كمثل الحمار
يحمل اسفارا على ان قوله يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا
يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لا
الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشئ بعينه كذا فى الكشاف وهو صريح فى ان اللام فى
المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا
لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم
لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعنى قوله غير المغضوب
عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل السوق
ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى
استعمال الكلمة فى المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها

وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود دون انضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له [illegible]
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام
الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت
عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد
او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع و
الى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول
كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس
دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير
نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس
كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه
علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما
على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض
الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء
الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى
ان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا
حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابنا انا لا نسلم عدم تميزه عن
تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة وفي
الحقيقة النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى معتبر
في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة
وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي
صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في

اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على
مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة
الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث نحو المؤمن والكافر و
الصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف و
المفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف
التعريف وغيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين
الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى و
المجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي
خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل
ورجلان وانما اوردوا البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي
والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قيام
قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة
في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره
نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا ولا لقيتم ما بقيتم ضرا
واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في
الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف
حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم
كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام
الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح
به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم ادم
الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا والا
الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل وان قيل [illegible]
يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الاستيعاب [illegible] حتى لا يصح قولنا جاءني الرجال [illegible]

كل جمع من جموع الرجال فهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد فانا لو سلم
فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الآحاد والاثنين مع واحد
اخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل
جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار
مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في
قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا
فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة
الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في
المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون الكل فرد بل الوجه
في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده
الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو
جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه لكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام
كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك
في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام
فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج
البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون
كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب
الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما اصابه الوهن ولكن الوهن انما اصاب
الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول
والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين الجمع
ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن
خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى
هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك ان ما قيل من ان المفرد

كان

كان يشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد
شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما
سمي بمفرده كيف يكون العالمين شاملا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا تهافت وايضا
لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة
يتناولها الجمع بخلاف العالم وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة انا
بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به
الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر
عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح
لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب
والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية
في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو
قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد
منهم فان قلت فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه
شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما
هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة واورده توجيها لكلام ابن
عباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال
ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح
الافكار كم زلت فيه الافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة
والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق و
افراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما تدخل عليه اي على
الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد
وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه
اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه

بنعت الجميع عند الجمهور وانكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما

قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها سمل اى خلق والنطفة مركبة

من اشياء كل منها مشيج اى مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه و

بالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار

المسند اليه فى ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثى هواى اى مهوى وهذا اخصر من

الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه فى السجن والحبيبة

على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه جنيب وجثمانى بمكة

موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه

تاسف وتحسر او لتضمنها اى لتضمن الاضافة تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك

فى الاول عبدى حضر وفى الثانى عبد الخليفة ركب وفى الثالث عبد السلطان عندى

تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند

اليه المضاف وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما نحو ولد الحجام

يجالس زيدا وينادمه وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق

على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض

من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد كالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا

وكسامة السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او

اذلال او نحوهما نحو صديقك وعدوك اتى الباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا

مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا

الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون او اغراضا لطيفا بان

وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء وهو لا تهالكن

الى حضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة ما الاضافة جلسته ونحوها

كقولهم بذلك على خزامى الارض النحر من رائحتها يفيد على جنس الخزامى دون ملك

لان الاسم المفرد حامل للمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هى من خواص

الجنس دون الفرد علم ان القصد الى الجنس كالوصف فى نحو قوله تعالى ولا طائر

يطير بجناحيه على ما سيجئ ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اى تنكير المسند اليه

٧٥

للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى والنوعية

اى القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس

وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية

وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم دل عليه

والتعظيم والتحقير اى تنكيره للتعظيم او التحقير يعنى بلغ فى ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف

كقوله اى قول ابن ابى السمط له حاجب اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له

عن طالب العرف اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او للتكثير كقولهم ان له لابلا

وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم

بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب نسبة الكمية تحقيقا او تقديرا

كما فى المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار

بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذوو عدد

كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يجئ للتحقير والتقليل ايضا

نحو اعطانى شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل

وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن

التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح

بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير فى قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من

عذاب ربك للتحقير والغرض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما

من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه ان اراد ان التحقير

ونفس الكلمة مدخلا فى افادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف

وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع الفرق

الظاهر بين التحقير فى نفحة من العذاب وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة وقد يحتمل التعظيم و

التقليل قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شئ من العذاب

ولانه لا لفظ المشعر باضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله

لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله صلى الله عليه وسلم

والاعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد والنوعية

والله خالق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة به او
كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهى نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من
الدواب فى صرح بانه غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه
اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد
بالاستشهاد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة مخلوقة
الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه و تعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح
انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا فى كتابه كثير فليتنبه له
للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله و رسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد هكذا يحمل التنكير على ما يفيد النوع
كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال
الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق
حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن
يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان
نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا او الى ما
ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد
فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه
كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير
المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة
عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدب اى بعدد
نزر من خيولك وفرسانك وبشيء يسير من فيضانا جودك واحسانك واعلم انه كما ان التنكير
فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض
درجات اراد محمدا صلعم ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله
او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير نصا نحو هذا كلام ذكره بعض
الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر
التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف و
قدمها السكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل كثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف
المسند اليه دون تنكيره فقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس
التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا اليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه
يعنى اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى للمسند اليه كاشفا
عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف عن
هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف لا فى كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر فى
مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملى جزعا ان الذى تحذرين قد وقعا
الى قوله ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعى الذى يظن بك الظن كان قد
راى وقد سمعا الالمعى والبلمعى الذكى المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة
لاسم ان والخبر مقدر اعنى خبر ان فى قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد
يحاول البدعا فالالمعى ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكى
عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله فى الكشف قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه
وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال فعند النحاة
التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا
لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد
المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف نحو زيد التاجر او الرجل
التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا
او ذما او ترحما نحو جاءنى زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعنى زيدا قبل ذكره
اى ذكر الوصف والا لكان الوصف مميزا لا مادحا او ذاما او مترحما بان لا يكون له شريك فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه
بعينه قبل ذكر الوصف وانما اشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الوصوف متضمنا
لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون
الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتى ومنه قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة

ولیشترط فیه تنکیر الموصوف لان الجمل التی لها محل من الاعراب یجب صحة وقوع المفرد موقعها المفرد الذی

یسبك من الجملة نكرة لانه انما یكون باعتبار الحكم الذی یناسبه التنكیر ینبغی ان یكون هذا امرًا من قال

ان الجملة نكرة والا فالتعریف والتنكیر من خواص الاسم یجب فی تلك الجملة ان تكون خبریة كالصلة لان

الصفة یجب ان یعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما جیء بها

لیعرف المخاطب الموصوف ویمیزه عنده بما كان یعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فیجب كونها

جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائیة لیست كذلك فی وقوعها صفة

او صلة انما یكون بتقدیر القول فان قیل قد ذكر صاحب الكشاف فی قوله تعالی وان منكم لمن لیبطئن

ان التقدیر اقسم بالله لیبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم

وهو جملة خبریة محتملة للصدق والكذب لذا یقال فی تاكید الاخبار والله لزید قائم والانشاء

هو نفس الجملة القسمیة مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطیة خبریة

بخلاف الشرط فان قیل فی كلامه ایضًا ما یشعر بان وجوب العلم انما هو فی الصلة دون الصفة

حیث ذكر فی قوله تعالی فاتقوا النار التی وقودها الناس والحجارة ان الصلة یجب ان تكون

قصة معلومة للمخاطب فیحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله فی سورة التحریم قوا انفسكم و

اهلیكم نارًا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا معرفة وفی سورة التحریم

نكرة لان الایة فی سورة التحریم نزلت اولًا بمكة فعرفوا منها نارًا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فی

سورة البقرة مشارًا بها الی ما عرفوه اولًا قلنا یمكن ان یقال الوصف یجب ان یكون معلوم التحقق

عند المخاطب والخطاب فی سورة التحریم للمؤمنین وهم قد علموا ذلك بسماع من النبی والكفرة

لما سمعوا الایة علموا ذلك فخوطبوا فی سورة البقرة واما توكیده فللتقریر ای تقریر المسند الیه

ای تحقیق مفهومه ومدلوله ای جعله مستقرًا محققًا ثابتًا بحیث لا یظن به غیره نحو جاءنی زید زید

اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند الیه او عن حمله علی معناه ومثل هذا وان امكن

حمله علی دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بین القصد الی مجرد التقریر والقصد الی دفع التوهم

علی ما اشار الیه صاحب المفتاح حیث قال بعد ذكر دفع التوهم وبما كان القصد الی مجرد التقریر كما

یطلعك علیه فصل اعتبار التقدیم والتاخیر مع الفعل وذكر العلامة فی شرحه ان المراد بمجرد تقریر

الحكم ولم یبین ان ای موضع من بحث التقدیم والتاخیر یطلعنا علیه وهو خلاف ما صرح به

فی نحو لا تكذب انت من ان تاكید المسند الیه انما یفید مجرد تقریر المحكوم علیه دون الحكم فان

قیل اذا ارید التاكید الصناعی لمجرد التكریر نحو اذا عرفت وانت عرفت فانه یفید تقریر الحكم بشیء

قلنا لا نسلم ان المفید لتقریر الحكم هو التكریر بل التقدیم الا تری الی تصریحه بانه لیس نحو انت انا

وعرفت انت تقریر الحكم وانما هو لمجرد تقریر المحكوم علیه علی ان السكاكی لم یورد تحقیق تقوی

الحكم فی فصل التقدیم والتاخیر مع الفعل بل اخر بحث تاخیر المسند ولو سلم انه اراد ذلك فلیكن

كما یطلعك اشارة الی ما ذكره فی نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقریر المحكوم علیه دون الحكم كما جعل

قوله فی الایضاح كما سیاتی اشارة الی هذا ولو سلم فكان ینبغی ان یتعرض للتخصیص بل هو

اولی بالتعرض لانه الذی یعتبر فیه المسند الیه مؤخرًا علی انه تاكید ثم قدم للتخصیص والظاهر ان

قول السكاكی كما یطلعك اشارة الی ما اورده فی فصل اعتبار التقدیم والتاخیر مع الفعل من ان

نحو انا سعیت فی حاجتك وحدی او لا غیری تاكید وتقریر للتخصیص الحاصل من التقدیم وایرا

فی هذا المقام مثل ان یراد كل رجل عارف وكل انسان حیوان فی التاكید الذی لدفع توهم عدم الشمول

مع انه لیس فی شیء من التاكید الاصطلاحی ولهذا غیر اسلوب الكلام وقال ومنه كل رجل عارف و

كل انسان حیوان فكانه قیل الرجل كل واحد عارف بل الرجال كلهم عارفون وكذا الانسان

كل واحد واحد حیوان بل الاناسی كلهم حیوان فههنا تاكیدان معنویان یفیدان الشمول

والاحاطة فی الجملة الاسمیة ویكونان فی قوة الشمول الصناعی فمثل هذا كثیر فی كتابه ولا حاجة

الی حمل كلام المصنف علی ذلك كیف وهو یعترض علی السكاكی فی امثال هذه المقامات وبهذا

یظهر ان ما یقال من ان معنی كلامه ان توكید المسند الیه یكون لتقریر الحكم نحو انا عرفت وتقریر

المحكوم علیه نحو انا سعیت فی حاجتك وحدی او لا غیری غلط فاحش عن ذكر بانه غنیة بما ذكرنا

من الوجه الصحیح او دفع توهم التجوز ای التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامیر الامیر نفسه او عینه لئلا

یتوهم ان اسناد القطع الی الامیر مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلًا او لدفع توهم السهو نحو جاءنی

زید زید لئلا یتوهم ان الجائی عمرو وانما ذكر زید علی سبیل السهو ولا یدفع هذا التوهم بالتاكید

المعنوی وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءنی القوم كلهم او اجمعون لئلا یتوهم ان

بعضهم لم یجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء

علی انهم فی حكم شخص واحد كما یقال بنو فلان قتلوا زیدًا وانما قتله واحد منهم وربما یجمع بین

كل واجمعین بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالی فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء علی كثرة

الملائكة واستبعاد سجود جمیعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا یزداد التعبیر

مثل اسود ابن علي ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية على الالهية و
معنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في
الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الوحدة من الاله
لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ليحصل هذا الغرض وتفسير له وهذا الذي يقصده
صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد
المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده
كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
بالفاظ محفوظة نعم وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة
من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله تعالى نفخة واحدة
مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر والحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان و
التفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض
صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما
في باب الوصف فالاثنان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين
اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير
بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرته مما لا
مزيد عليه للمنصف وبه يتبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف
على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان
معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما
نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين
في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه
اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح
متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه
فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص والتاكيد والمدح و
نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا
اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على

على ابليس ولا دلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان
ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو تفصيل دفع توهم التجوز ان كلهم مثلا انما يكون
تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا
ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولا مكانه لما فهم الشمول
من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف
ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فلكونه لدفع توهم عدم الشمول لظهور
ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل لانه لدفع
توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي
رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او
اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر مريض او عشر ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بالتاكيد
المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم
مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما
وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة
لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود ان قوم هود عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان
حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه
ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن
العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو
الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة بتميمه
وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين
انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف
البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا
ويكون ايراده في هذا الباب مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما
هو داب السكاكي ان يكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا التاكيد

الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الذي ذكر البدل على معنى

الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكي جعل من الوصف ما

هو كاشف موضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال اما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام

المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا يرى الى ما ذكره

صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من

شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود

بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما تقرر واما الابدال منه اي من المسند

اليه ففي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه فقط بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون اما

في نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك

فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه

وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو لقيتهن اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل

البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه المثنى وسلب عمرو ثوبه في بدل الا

وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف

على المظروف بل من حيث كونه ذالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر

المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط

لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال مبهمنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير فلت قد ا

هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول واضا اليا

اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد

بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير والتقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من

التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين في بدل

البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في

البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد

به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو

جاءني زيد غلامه وانه ومو حماده بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة

ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير

بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة

التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه

فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير

دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير

تعرض لتقدم او تاخر ومعية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو فان

فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل هو من عطف الجملة او لتفصيل المسند

بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار

واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو

او ثم عمرو وجاء القوم حتى خالد فهذه الحروف الثلثة تشترك في تفصيل المسند لكنها تختلف

من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك

مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها انما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما

بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس

ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر

نحو مات كل اب حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني

القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى

انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها

فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان

الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل

على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام

فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام

هذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء

عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في

الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد

فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد او بعد

يمده شراجنه فان قلت قد يجي العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جائني الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحداً قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطا في الحكم الى الصواب وسيجي تحقيقه في بحث القصر نحو جائني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمراً جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعاً وما جائني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيداً جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر المصنف ههنا الكونه مثل لا في الرد الى الصواب لا ان لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ماجائني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمراً ايضاً لم يجي كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لا انه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعاً شبيهاً بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ماجائني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعاً لا لمن اعتقد ان زيداً جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد وصرف الحكم عن محكوم عليه الى اخر نحو جائني زيد بل عمرو وما جائني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جائني زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعاً اما اذا انضم اليه كلمة لا نحو جائني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجي زيد قطعاً واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ماجائني زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجي زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت والحكم متحقق الثبوت له فمعنى ماجائني زيد بل عمرو بل ما جائني عمرو فعدم مجي عمرو متحقق ومجي زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومحيئه متحقق بصريح حكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بانه في المثبت غلط وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط

او انشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جائني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وتمام هذا السكاكي في حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها او وقوعها تفسير للمضمر المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد وفصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه وجعله بحيث لا يعم غيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعاً الى المسند على ان التحقيق ان فايدته ترجع اليهما جميعاً الا بجعل احدهما مخصصاً ومقصوراً والاخر مخصصاً به ومقصوراً عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند لا يعم غيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد البا على طريق قولهم خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصاً بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسنداً اليه مختصاً بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط

منشاؤه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى
معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام
معنى غير ما ذكرته فمثال قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل
عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت
معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت
تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته
طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه
واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل
بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد
وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون
للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم
الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو
للتخصيص والتاكيد فقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو وقصر المسند
اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همّا فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام
واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه
وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلنا التقديم
ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما
يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم
المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله
مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب
الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق
التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية و

الاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان
يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل
هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه
المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصد وا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم
عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الكلام
اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل
يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه
شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ
تشويقا اليه ومن هذا كان يحق الكلام ان يطول المسند اليه معلوم ان حصول الشيء بعد الشوق
الذّ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي
حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي
ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر
الاله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به
وبهذا يتبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان
موسى عليهما السلام ولا القفنس على ما وقع في بعض الشروح لانه لا يناسب السباق واما التعجيل
المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما
لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في
الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار وقال لانه اي
المطلوب انما هو انصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه
كقولك الزاهد يشرب ويطرب دالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار
بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال
وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولا لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر واراد
بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ
اعترض عليه بان نفس الخبر تصور ولا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا
وان اراد به تلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لان السابق في الحال

متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا اذ يقال وقع
مثلا انتم او قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل
المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص
كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف
الم فهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند
اليه فقول المص هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا
للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم
لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في
قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه
صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا
يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه بقوله واما الحالة المقتضية لذكر
المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا مدلول
لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر اورد في دلائل الاعجاز ان
حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي
اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما فهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به صاحب المفتاح
فانه بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي كان
المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي
لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي
نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك
القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى
توهم المخاطب اشتراكك معه في القول وانفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان
التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري
لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري
نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه فيقال ما قلته انا
ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب

ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك ان
قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه
ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار
ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير متكلم قد رأى كل احد
لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فوجب ان تثبت لغيره ايضا على وجه العموم
لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل
الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم
ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق
واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة
على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على
سهو من الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على
ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو ولا يستعمل في الايجاب الا مع كل فلم
ان يكون ما انا رأيت احدا دالا على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل
الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق
بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء
بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا
ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع
اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل
هو مبني على ان احدا اسم بمعنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا
ومثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احدا في معنى
الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس فيلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع
في نحو ما رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي
نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من
الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت جمعا
من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان

المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المعول قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما هو من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلف عموما وخصوصا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركا الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متداولة ومنشاها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول تحصيل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت باتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما مر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت مشارك الغير او دونك

انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت مشارك الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه انت وحدك او انت مشارك الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل له وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول لهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل وراى كل احد من الناس فنفيت ان تكونه هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطبك ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشارك الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ح يكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان الغرض من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير فيكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا او راى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطا في من نفى الفعل عنه وزعم انه غير المذكور وحده او هو مشارك المذكور وكما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشارك الغير فليتامل وكما ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام ان يكون في الشعر كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر و السكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون انا ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته فيتعين ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا

بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد

وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك

ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على

من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد و

انت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا فهذا تحقيق ما

ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات

منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين

وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لا يقال يجوز ان

يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيد والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل

الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب

الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا الا انا نقول المنفصل الا هو نفي الضرب

الذي تعلقت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال عندي انه توهم

نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى

الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني

منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من تناقض النفي بالا في شيء كما اذا

قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان ثمة ناضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك

الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس فيه مخالفة لهم في

مجرد التعليل بل يظهر اثره في قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه

عند المص لجواز ان يكون احد قد قرء كل القران سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا

لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة له لما مر هذا محال والا عطف على ان

ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء

كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا سعيت

فمت او يكون لكن قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما فعلت فقد يفيد التخصيص

وقد يفيد التقوى والى هذا اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد

غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في

الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك

فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد

ولا عمرو لا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدك مثل منفردا ومتوحدا او

غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع الشبهة

في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا

ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي للتقوى

الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن

السامع تحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر

في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في

حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوى ولم يمثل المص لانه لم يفرق عليه التقوى

منه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد

لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لا انه اي لان

لفظ انت في لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي

الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا

غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غيره

وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب

منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور

السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث

قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك وسعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع

وجود سعي في حاجته قد وقع خطاء منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا تلقاه اي لمثال الخبر

ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي لما

صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورده في هذا الكلام في بحث التخصيص لما اختص به المثال

الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز

والسهو والنسيان ما لا يزيدك التنظر فيه الا التعجب والتحير وذلك انه قال اي انا اذا قلت ابتداء

اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لنفيه

وجود الشيء منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء
لافادة وجود الشيء لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو
او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت مما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي
فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك
اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان عقد نسبة
الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير تساهلا كان تجوزا والا كان
سهوا او نسيانا فالتجوز والسهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم
كلامه هذا ناطق بان الشيخ يبني على الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني
الفعل على منكر افاد التقديم والبناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد اي الفعل نحو رجل جاءني
اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد
يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل
في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها
تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام
امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر
ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص
الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من
جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام
الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز
الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد الجنس او الواحد كما في التخصيص
ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على
ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائطه وتفاصيله لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا
انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا
كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان
الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه

تامل

قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق لمن يشاء والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر
معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان
معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا
فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بان
الحكم بين تصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم
كرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم
يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي كون المسند اليه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى
وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان انتفاء
الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما
في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد لما
سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز
تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا
الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا
معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال
من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله
من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه
مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم ولولا انه اي التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف
المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة
وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار
التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني
لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما
على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان

انه لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعنى تخصيص
الواحد من الافراد فلنبوه اى هذا التقدير عن مظان استعماله اى موارد استعمال قولهم شر
اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر وادق،
صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اى وجه الجمع بين قول
الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اى
جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا نابا
لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اى الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فينافى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه
لا يجز جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص
بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع
ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو ممكن ليفيد
الحصر فيأتى التوفيق في النكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح في المعرفة لصحة وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد
كما لا يصح في المعرفة لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم
والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان
التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه القصير غير جائي
كونه في الاصل مؤخرا يدل على هذا انه قال التخصيص الحصر في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في
معنى ما ضربت اخاك الاكبر ومبناه على ما ذهب اليه السكاكي ما خيم به لمذهبه نظرا الى الفاعل اللفظي
والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى اذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما اياما كان فجوز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم توجه التابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية
وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك
بل انما يمتنع تقديمهما ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير فلا فيجوز الفسخ في التابع
دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا كما نعتبره في جرد قطيفة
واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حالكونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله فهب بها فتل الحابل بالملة

وكان محاكاة كله ذلك الشيهان كلها تأكيد لقد لات الشيهر والمعطوف في قوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام على وجه بيت الحماسة لو كان يشكى الى الاموات ما لقى الاحياء بعدهم
من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكانى وساكنه قبر بسنجار او قبر على فهد فان قوله وساكنه
عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس
بمبتدأ وعند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحا
قلت امتناع تقديم التابع حالكونه تابعا شايعا عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على
الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم اتماما لي ثم في
التباسه بالمبتدأ قائم ههنا بعينه واما قوله وكان محاكاة كله ذلك الشيهر بعد ثبوت كون
البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان لا انه تأكيد قبل تمام
على الشيهر وكان قوله ذلك الشيهر بدلا منه تفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة
فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على
العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف
عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التأكيد والبدل في
السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر
اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اى التخصيص بغيره اى بغير تقدير التقديم كما ذكره
السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد
من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال
انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدأ لا يقال التنكير انما يدل على النوع
ما التهويل وغيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان
ما تخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف فيجب ان يكون
الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير في
صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد
التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امرأة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير
اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اشعره

من جنس الشرط من جنس الخبر ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه الضمير
الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان [illegible] نظيره لان قائم
لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير
هذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي [illegible] عدم
تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام [illegible] وقد
يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمن الضمير [illegible]
مشابهته للخالي عن الضمير بعنوان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي [illegible]
عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما [illegible]
ومن زاد هذا المعنى فليقرء وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون وضيعه ولهذا اي [illegible]
عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيما [illegible]
من الصورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل معاملتها
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان
متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في
التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد
والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند
الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا
جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح اتبعه في حكم الافراد
نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر وحكم بانه مفرد
مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى
او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل
وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود
[illegible] نحو مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير يحمل اي انا لا انخدع
فالاول كناية عن ثبوت الفعل ونفيه عن المخاطب او عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن
يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان
من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته والنفي عنها با

٩٩

بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في
الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد
له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتصف
بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما
قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا
اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان
التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب
بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال لكون ذلك
القول والكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني
غير زيد اي ضربا لم ينشأ من زيد كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر
فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه فلينتبه له لكونه اي تقديمهما كاللازم لكون التقديم اعون
على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق
الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وفي
يرى تقديمهما كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف
ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على
خلافه قطعا قال الشيخ وانك اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد
بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك وغيرك ذاك
كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه
بل قد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم
اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن
كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد
لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول
وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد
وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر
لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد

على التأسيس واللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله
على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو
سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في
اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب في التأسيس والا فلا يتيسر للغير بالكلية
وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية
افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن
تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا تكون
موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة
لما صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع
فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند
وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان في الصدق لانه قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق
نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في
الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا تقدير وجود الموضوع
في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجود الموضوع
اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الآخر
وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا
للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان تأكيدا لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس
فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل للتأسيس مؤخرا لا تأكيدا
الاول واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في
الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض
وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فناسب لفظ الاستلزام الى الثالثة

الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع
المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة
بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات اما التي تفيد
العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم
النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان
فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معناه
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل السلب للعموم فيجب ان
يكون بعده لعموم السلب ليكون لفظة كل للتأسيس لا للتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان
لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة
لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل
فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ الانسان وقد
ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان الانسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا
اليه فتكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى الانسان يكون
كل تأسيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة
في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل تقوية
ولما كان للقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرته من معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نعني
بالتأكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه ولا يتوجه هذا المنع اشار الى معنى
على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادت النفي عن كل فرد فيلزم ان افادت النفي عن الجملة فاذا حملناها على الثاني اي على افادة النفي عن جملة
الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تأسيسا بل تأكيدا
على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه فاذا لم يكن تأسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد

وقلنا لم يكن كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس بل ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد على غير تاسيس او جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل فان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او في بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا و القوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية او كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب قال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل اذا

يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان زيادة من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعهما معمولة للفعل المنفي فان من عطفه عليه بأو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا نحو ما كل متمني المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل والوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم كتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة

لكان احسن او تعلقه اى تعلق الفعل او الوصف به اى ببعض ان كانت كل فى المعنى مفعولا للفعل

او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو

ما كل الدراهم اخذها انا وما اخذنا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمناه و

تعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا

وجدنا ادخال كل فى حيز النفى لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده

لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا

تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى والا اى وان لم تكن داخلة فى حيز النفى بان

قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى عم النفى كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفى اصل الفعل عن

كل فرد كقول النبى صلعم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان عليه اى على عموم النفى وشموله لكل

فرد ورد قوله اى قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم

اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المصنف لعمدة فى اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم

الاحتجاج بالحديث من وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت

احدهما على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما رد اعلى المستفهم

لا فى اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك

لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى انه لما قال النبى صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض

ذلك قد كان فاو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان لانه انما

ينفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى واما الاحتجاج بشعر

ابى النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو

زيدا ضربت وليس فى نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشئ مما ادعت

عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح

عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر

الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل كلا

الا تاكيدا او مبتداء لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره

سيبويه فى قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا ان الرفع فى كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر

جاز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت النصب اعترض ابن الحاجب

بانه مضطر الى لانه لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر

لم يستعمل الا تاكيدا او مبتداء لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لانفعها لما اشتملت على ضمير

لان معناها افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة

متقدما ذكرها او فى حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداء لان العامل فيه لا يخرجها عن الضو

عما هى عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله تعالى بالرفع والنصب ولا يقال الا ان كله لله فهذا كلا

واما تاخيره اى المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند ويجئ بيانه هذا الذى ذكر من الحذف

والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج

الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم

رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم

ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار

الموجود كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام

او الذم العام اعنى من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن ويكون فى

اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير

بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال فلا بد من تفسير المقصود وتفصيله

بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب فى احد القولين اى فى قول من

يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما فى قول من يجعل المخصوص مبتداء ونعم رجلا خبره والتقدير

زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم

تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون قلت

الابهام المقصود فى وضع هذا الباب لما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد تقرر فى هذا

الباب خواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان للمفرد او

للمثنى او المجموع لمشابهته الاسم الجامد فى عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام

ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص فى اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تفسيره

بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله فى نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون

ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هى زيد عالم مكان الشان والقصة

فالاضمار فيه ايضًا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث
غير فضلة نحو هى هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدًا الى المطابقة لا الى انه راجع
الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هى الامير مبنى غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه
انما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا ويا لها قصة رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات
لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع الضمير موضع المظهر فيها بما يعقبه اى يعقب ذلك
الضمير اى يجئ على عقبه فى ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهمه منه اى من الضمير معنى انتظره
اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة
ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا
التعب ومعاناة الطلب له فى القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان
يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا المعنى اعنى قصد
الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى
المراد ناحية الخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم
جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه
انتظره انما يجئ فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه
ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المظهر
موضع المظهر لاستشهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلنا فى ليلة القدر ولانه بلغ من عظم
شانه الى ان صار متعين الاذهان نحو قوله تعالى انا انزلناه اى انا انزلنا الذكر بل هذا من التعريف
كقوله فى المطالع زادت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق وقد يعكس اى يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اى
تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندى كم عاقل عاقل اعيت اى
اعيته مذاهبه اى طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه
مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اى المتقن من نحر العلم اتقنه
زنديقا اى كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان القياس مقام المضمر
لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن

زنديقا كانت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه فى معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا
الشئ المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع
هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة
عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغى ولا يخفى ما فيه من التعسف والتهكم
عطف على كمال العناية اى للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه
مشار اليه اصلا او للنداء على كمال بلادته اى بلادة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او ان غير
المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على
وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور ومن غيره هذا الباب اى المسند اليه قوله
ابن الدمينة تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كى اشجى اى احزن من شجى يشجى على حد علم يعلم
واما شجى يشجو فهو متعد يقال شجانى هذا الامر اى احزننى وما بك علة تريدين قتلى قد
ظفرت بذلك اى بقتلى لم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار
اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فالزيادة التمكين
اى تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه
الذى يصمد اليه فى الحوائج ونظيره من غيره اى نظيره قل هو الله احد الله الصمد فى وضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل
اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير وادخال
الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعى المامور اى ما يكون داعيا للمامور الى
الامتثال والاتيان به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير
المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المامور
من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى فتوكل على الله حيث
لم يقل على لما فى لفظة الله من تقوية داعى الامة الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوف بالصفات
الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى
اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا
حيث لم يقل انا لما فى لفظ العبد من الدلالة على ان يكون العاصى به لا الا فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة و
ترقب الشفقة ما ليس فى لفظ انا ومثله تمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى يا ايها الناس انى

رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه ليشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات المذكورة كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه لا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة بل يحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اقرب بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فصور الالتفات ستة حاصلة من ضرب الثلثة فى الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح فى كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كانت الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان فى المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يرد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر هذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف قد يسمى التفاتا فى علم البيان على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اى قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا يشعر كلام المصنف فى الايضاح انما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا فى اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل فى هذا التفسير مثل قولنا منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير التكلم والخطاب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب منها نحو يا زيد قم ونا دجالا كخذ بيدك وقوله تعالى ان الله يامر بالعدل هذا المثال انا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها ذكر الطريق الملتفت اليه نحو واياك نستعين فى اهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ونحوها نحو يا من فوقهم لى هذه المسالة فانات الذى لا نظير له فى هذا الفن نحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شئ بعدكم عدم فانه لا التفات فى ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وبما سبق الى بعض الاوهام من نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم بلفظ الخطاب قال المرزوقى فى قوله انا الذى سمتنى امى حيدره كليث غابات كريه المنظره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول رد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى لامن من الالتباس وهو مع ذلك مستقبح عند النحويين حتى ان المازنى قال لولا انه ورد لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكر قيدا وهو ان يكون التعبير فى الكلامين وهو غلط لان قوله تعالى ان ذكرنا حول لنريه من اياتنا فيمن قرا بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات لنريه ومتممتها وهذا اخص هذا اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلى ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الارمد وذلك من نبا جاءنى وخبرته عن ابى الاسود فى الصحاح العائر قذى العين وفى الاساس فى عينه عوار وعائر اى قذى تمرض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره فانه التفات فى البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكى بان فى كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات فى ثلثة ابيات ظاهر فى ان مذهبه مذهب السكاكى موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون عنده فى بيتين الاخرين فى جانب احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك و

الاخر باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات ويكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى
الخطاب لان الكاف للخطاب الثالث فى جانى باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان
فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شئ
حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب فى ليلك الى الغيبة فى بات قد
انفصل الخطاب صار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جانى الا من
الغيبة وحدها وعن الثانى بانا لا نسلم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا
بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك
حيث لم يقل ذلكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون
مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد
بقوله ومالى لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذى فطركم كما سيجى فالمعبر عنه
فى الجميع هو المخاطبون فان قلت يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر لا التفاتا
ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله من بات
جانى وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا يعم خلاف
مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجانى
الاية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما اعتبر التفاتا
فخلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى ايضا فلا يعم خلاف بينه وبين غيره فى انه يختص
فى خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجانى من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر فى الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له
لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال
المولدين كقوله باى نواحى الارض ابغى وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب
وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اى ذهب بك قلب
فى الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقى معنى طروب فى الحسان ذو نشاط فى
مراودتها بعيد الشباب اى حين ولى الشباب كاد يتصرم عصر حان مشيب
اى زمان قرب المشيب واقبل على الهجوم يكلفنى ليلى فيه التفات من الخطاب
فى طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله

الثانى والمعنى يكلفنى ذلك القلب ليلى ويطالبنى بوصلها وروى بالتاء الفوقانية على انه
مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات
اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد شطت
اى بعد وليها اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون
فاعلة من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود
اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم فى
الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه
مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر
الافاضل فى ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين
واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر
فهو بمنزلة المخاطب لان ذلك انما يجرى من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقى
بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثنى يا فداك ابى وامى بسيب منك
انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات فى شئ لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت
الثانى هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقوله الى العلا اهل يزجركم رسالة مرسل
[illegible] فيه التفات عند الجمهور من الخطاب فى يزجركم الى الغيبة فى اولاك
يعنى اولئك وهو قال انه اضرب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم ان كان يرى من قبيل
الالتفات فليس منه لان المخاطب بقوله يزجركم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق
الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له فى المعنى على
طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما فى قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفى كلامهم قصم الفقر ظهرى والفقر من قاصمات الظهر وفى
قول جرير متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقى البشام والثانى ان تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلج فى قلبه شئ فتلتفت الى كلام
يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفى الياس راحة
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع فاجاب بقوله
فى الياس راحة ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى

اسلوب آخر كان احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اى قد يكون لكل التفات سوى هذه الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤل الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهى قوله تعالى مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات والباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة المطلوبة ثم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة فى المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذى ذكره المصنف جار على طريقة الكشاف وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد اجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لا يحق العبادة الا به لان المخاطب احق بالتمييز واعرف فيه وكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ التميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان زيادة ذكر اوصاف الشئ وخواصه يوجب زيادة وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بالدلالة على المدبر الرؤف الراحم وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك للعالم الغيب والعباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغى ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى المخاطب بغير ما يترقبه بحمل كلامه على خلاف مراده الباء فى بغير للتعدية وفى بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها له على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حالكونه اى الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى اى قال القبعثرى للحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اى بان يعطى المال من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق من صفده فقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير اولى بحاله اى بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها الناس وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا

بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد

بها الا ان تقع موقعها وكلام فيه خبر فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن ودون التفصيل

ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه

نحو يوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الارض هكذا فى النسخ والصواب

بمعنى يفزع وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل

بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم

مجموع له الناس اى يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف

مقتضى الظاهر بان كان اسمى الفاعل والمفعول يكون حقيقة فى الاستقبال كما يكون فى الماضى

والحال بحيث يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال

بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فى الجملة اذ كان معنى الاستقبال يكون واردا

على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف فى ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما

واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عندك كثيرين فيهما غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه

بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر فافهم ولكن فيهما من الدلالة على تحقق الوقوع

وتشابه ما ليس فى الفعل ان شئت فوازن بين قولنا ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس

وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى انه مقتضى الظاهر انما

يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع بذاته فالكلام بعد محتاج الى تنبيه

اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو

ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون

المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدأ نكرة وما هو فى موقع الخبر معرفة كقوله قفى قبل

التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا نفى يا ذى يا سرا ان تونى وتوما كلا

ارى لهم اجتماعا اى لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعى اليه من

جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى

عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه

ومنه قولهم ادخلت القلنسوة فى الرأس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف

والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند العروض

عليه تحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس فقلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما

قوله فاما تنا لا ابالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار لقد لحق الاسافل بالاعالى وماج اللوم

واختلط النجار اى دهب التودد من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف

سنة لا يبالى انسان منهم هجينا كان او غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبى مرفوع

بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما فى قوله

يك موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف

الفعل لوجود المفسر بانه غير مقصود فوجوده كعدمه فان المقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبى

لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبى مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء

بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل فى الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبى لان دخول الهمزة فى

الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيئ فى الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ

هل زيد قام فلا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان

اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه فى الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا

لان المقصود التسوية بين ان تكون امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم وقبله اى القلب السكاكى مطلقا

اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتى فى المحاورات

وفى الاشعار وفى التنزيل ورده غيره اى غير السكاكى مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا

غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف قبل كقوله اى قول رؤبة ومهمه اى مفازة مغبرة

ملونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه وههنا

مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله اى لونها فالمصراع الاخير من باب القلب

والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه ففى القلب من المبالغة ما ليس فى تركه لاشعاره بان

لون السماء قد بلغ فى الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة والا اى وان لم يتضمن اعتبارا

لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال

وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اى قول القطامى يصف ناقة

بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت بالفدن اى القصر السياعا اى

المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها

وبعض نظر ان الرن بين طلما ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة ما لا يتضمنه

قولنا كما طيبت النفس بالشياع لانها منزلة الشياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل

والفدن بالنسبة اليه كالشياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود

فيكون داخلا في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام

والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك

لان الجذوعة حداثة السن والقروح تقدمه فناهيك للمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح

ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراي مجرب فليس هذا

القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع

البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من صبت لسوء الفتية وجداي لم الف

بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معنى لم اجرح لان ما قبله

من الابيات يدل على انه جرح وتحقق مقام الندم ولان فحوى كلامه لا لالة على انه جرح لم يمتثل على انه

الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب رفض التحرز وهو من المناطق في القتال

وفيه بحث لان قوله قد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح اقامة له بقيت

الف فلا قرينة عليه مما فيه من تبتر النظم دلالة الكلام على انه لم يجرح لانه ان اراد انه لا

جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب لم يكن المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح

البصيرة على انه ما جعله بمعنى لم الف ما لانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا

حالا لانه احسن تاديته للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة

حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرة التي كان عليها اولا لم يعرض

له انه ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته

للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد ملئت ما ارته من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا منى

وانا على بصيرتي الاولى لم يبدل لى ندم في الاقتحام ولا غلب في اختيار التطرق الانحراف بل قد صار

اقدامي في الحرب قارحا الطول ممارسته وتكرره منا

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه انما قال في المسند اليه حذف وفي المسند تركه تنبيها للطيفة وهو

ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم

يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة

العظمى والركن الاقوم ومسيس الحاجة اليه اشد انه حتى انه اذا لم يوجد في الكلام فكانه ذكر ثم حذف

فضا

فضاء لحق المقام بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به

لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في

الاساس الماء في رحله اي في منزله وماويه وقيار اسم جمل له لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة و

التوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار

والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون

غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان

وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف

بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل

منهما خبرا اخر والثاني انه يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع

اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار

على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك

انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا

اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول

قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع

به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية و

والصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من

الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم

غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وهنهنا ابحاث لا يحتملها

المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا صريح في ان الخبر المذكور

خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي

بريا ومن اجل الطوى رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد

جمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي

في قوله فيا سمعن كيف وارثت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر يرتفع بالابتداء

على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة

ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير واتما

تقدم لفرط الاهتمام لو انهم قدروا المحذوف من الثانى منصوبا اى كنت منذر يا وانك ايضا

وكان ابو منذر عاديا انتما متزعا لم يكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا

لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اى عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام

وقولك خرجت فاذا زيد اى موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على

مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من ذكره نعم قد يدل القرائن على

نوع خصوصية فيقدر بحسبها كما فى المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب

او نحو ذلك والفاء فى فاذا قيل هى السببية التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة زيد

لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب فى اعمال

اذا هو فاما انه يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فتح لا يكون

مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اى فالمكان زيد لكنه

لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فالمكان زيد بالباب

وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب

مهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا فى الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا وان فى السفر الذين توغلوا

فى المضى لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند هو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق

لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال الاطراد الحذف فى نحو

ما الاوان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وقع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا

قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة

عنه وفيه بحث اضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر والمصنف يعد امثال للاختصار بدون

الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال الحلبية قولك ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذى هو حذف خبر ان

المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فانهم وقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى تقديره

لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول احترازا عن العبث لوجود المفسر فابدل من الضمير المتصل اعنى الواو ضمير منفصل وهو انتم

لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض

منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من البيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج اليه

وبما قيل انه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيد ويحتمل

ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة بعينها حذف المؤكد

والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان

فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول

لما سقط لاجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدا والخبر يعنى كما ان قولنا انا سعيت فى حاجتك ونحو

مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله فى الصورة فالعجب ممن استدل بهذا

الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية انا ليس بمبتدا بل تاكيد مقدم وهذا

الكلام صريح فى مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند

اى فصبر جميل اجمل وحذف المسند اليه اى فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة اى بامكان

حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما والصبر الجميل هو الذى

لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح

بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له بانه فى الاصل من المصادر

المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وجه له على حذف المبتدا واقول لو قيل دون حذف الخبر وبان تمام

القصة فى الدلالة على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر على ما فى قرينة لفظية ولا حالية

وفى هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحتى لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا ممنوعة

اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر حتى صار هذا الكلام مما يفهم هذا المعنى

بسهولة ويرجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا

وبان الاصل فى المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة

وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من

الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اى لا تقولوا لنا او فى الوجود

آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف والمميز او ولا تقولوا الله والمسيح امه ثلثة اى

مستوون فى استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد صفة وقدرة قيل لهم ثلثة

فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح قد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى كقولك

ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك

لان اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند اليه او المسند تقدر

على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو

عندك او عندك عمرو قام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو

اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى
الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احترازا عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل
نحو انت تقوم وتقعد وقام زيد وقعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي منفصلة ويجوز مع عدم
التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو قام زيد وتكلم ولا بد للحذف من قرينة
كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال
عن الفاعل ولان القرينة قاضية بتقدير الفعل وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
فممنوع بل المفعول وان اريد فاعل الفعل بحسب المعنى فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقهن
يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وكونه صالحا
في قولنا الله خلقهن لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى ان مبتدأ
الخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل فتقديم المسؤول
عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان اولى
عند عدم الحذف فجملة فعلية كقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو
قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع
اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وانه يعتمد على شيء لان الجار والمجرور
والمحتمل الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء و
تعليقه بيبكيه المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتي
للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على
غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات
ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل
اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل عنه لاستحضار الصورة ذلك
الامر الهائل وفضله اي فضل ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع
المسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارعا

بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك
لانه لما قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه
ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا اي السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال
عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال انه لا يبعد ان يقال قد اسند اليه مرتين
اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب
على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع
في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب هو الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه
مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل
خلافه بسلامته من الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من جهة الظاهر
لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان لا اهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه
على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام
في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره
اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف
نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت والتجدد كما
سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام
القرائن كسل سيفه تلطخ ثوبه ونحو ذلك حصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل
على نفس المسند وانما التعجب للمتكلم للسامع فبالذكر المستغني عنه في الظاهر واما افراده اي
جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد
قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي
بل هو قريب من زيد قام في عدم التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم
افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج فاعل الصفة ثم خرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير

نحو عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو لانا ويقال تقوى الحكم في الاصطلاح
هو تاكيد بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح
ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به
التقوى لكنه يفيده ضرورة تكرار الاسناد فعلم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى واوجب
لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ
والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفصل عبارة
المفتاح على اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم بالثبوت للمسند
اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه لقائل ان يقول
لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المسند وظاهر انه
لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ في اسنادها
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بنفيه
عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو
كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف غير حقيقي فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل
لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا بناء على
ان يكون المسند فعليا مع عدم قصد التقوى ينتقض اطراده وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح
ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في
زيد منطلق ابوه هو منطلق وزيد ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة فالمحكوم به في زيد منطلق
ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق هذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه
جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد
منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي الا انه كان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لئلا
يتوهم انه فعلي وان يمثل له ايضا القول بان منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه
بعض ثم المذكور في قسم النعوت في المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي
على هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به عبارة الشارح

اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكرم من البرتسين في الدار خالد
وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين اعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان
مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية
لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر
باسم الفاعل لا بالفعل والمثال الثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل
الظرف الاعتماد على شيء ثم قال واما في المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل الاقرار
تقدير مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب جميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا
ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاح التفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واعراضه فيكون التمثيل ههنا ضائعا ولذا
تركه المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوى الحكم مذكور في
تقديم المسند على المسند اليه فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها
عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعل وذكر التقوى فتوسيط الامثلة
الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصناعة التركيب ونظم
الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان
يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد
بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فيخرج به نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد
ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد
مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في
داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل
او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره وعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت
خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت
للشيء الذي بني عليه ذلك المسند او جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوبا لتعليق غيرهما
عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند
فعلا يسند على الاسناد الحاصل بالاثبات وبالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله نوع تا

او نفی لکون ما بعد فی ذلک المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زید ابوه منطلق فان مفهوم

مطلق مع الحکم علیه بثبوته لمبتدأه اعنی ابوه قد علق بزید بالاثبات له وزید غیر ثابت منطلق علیه لان

معنا ما جعل مبتدأ واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زید منطلق ابوه وانطلق ابوه

مجرد اسم الفاعل او الفعل لیس بمبنی علی شیء لما عرفت من تفسیره والثانی نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب

اسند الی ما بعده وهو اخوه ثم علق علی ما قبله وهو عمرو بالاثبات لکون الاخ متعلقا به مضافا

الی ضمیره فالمسند السببی قسمان وقوله او یکون المسند فعلا منصوب معطوف علی قوله یکون

مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببی هو القسم الاول فقط وان قوله او یکون نوع

معطوف علی قوله اذا کان فی قوله واما الحالة المقتضیة لکونه جملة فهی اذا ارید تقوی الحکم او اذا

کان المسند سببیا ولا یخفی انه سهو والا لکان المناسب ان یقول واذا کان المسند فعلا ولا وجه للعدول

الی المضارع وترک لفظ اذا فی موضع الالتباس مع رعایته فی الاقرب الذی لا التباس فیه اعنی قوله اذا

کان المسند سببیا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببی فی زید ابوه منطلق هو منطلق وفی

ضرب اخوه هو ضرب وانه قد یکون مفردا کما فی هذین المثالین وقد یکون جملة کما فی قولنا زید ابوه

انطلق ولیس فی کلام ما یدل علی ان نفس المسند السببی یجب ان یکون جملة بل اللازم من کلامه انه اذا

کان فی الکلام مسند سببی یجب ان یکون مسند ذلک الکلام جملة وهذا حق لما مر ان المسند السببی

لا یکون الا فی جملة وقعت مسندا الی مبتدأ ویمکن ان یقال ان فی قوله هو ان یکون مثنا فی

هو الزمان ضمیر هو عائد الی المسند السببی الی قوله اذا کان المسند سببیا والمعنی ان المسند السببی

یکون اذا کان مفهوم المسند کذا او وقت کون المسند سببیا وقت کونه کذا وح یکون المسند

هو الماخوذ من مجموع کلامه هو نفس الجملة کما ذکرناه اولا واما کونه ای کون المسند فعلا فللتقیید

للمسند باحد الازمنة الثلثة اعنی الماضی وهو الزمان الذی قبل زمان تکلمک والمستقبل وهو الزمان

الذی یترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضی واوائل المستقبل من غیر مهلة

وتراخ کما تقول زید یصلی والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة فی الآنات الکثیرة

المتعاقبة واقعة فی الحال علی اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زید قائم امس او الآن او غدا فانه یحتاج الی انضمام

قرینة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصیغته یدل علیه مع افادة الحدث الذی هو من لوازم

الزمان الذی هو جزء من مفهوم الفعل ویفید التجدد لان الحدوث یقتضی تجدد الکل وحدوثه ظاهر لان

الزمان غیر قار الذات لا یجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض کقوله ای قول طریف بن تمیم او کلما وردت

عکاظ هو سوق للعرب کانوا یجتمعون فیه فیتناشدون شعرهم ویتفاخرون وکانت فیه وقائع قبیلة

بعثوا الی عریفهم عریف القوم هو القیم بامرهم الذی شهر بذلک وعرف یتوسم ای یتفرس الوجوه ویتاملها

یحدث منه ذلک التوسم شیئا فشیئا ویصدر منه لنظر لحظة فلحظة یعنی ان لی علی کل قبیلة جنایة

فمتی وردوا عکاظ طلبنی کافل امرهم واما کونه اسما فلافادة عدمهما ای عدم التقیید

وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلک کما فی مقام المدح والذم وما شابه

ذلک مما یناسبه الدوام والثبوت کقوله لا یالف الدرهم المضروب صرتنا وهو مایجمع فیه

الدراهم لکن یمر علیها وهو منطلق یعنی ان الانطلاق ثابت له دائم من غیر اعتبار تجدد قال الشیخ

... نحو الاثبات لمطلق ینبغی ان یکون بالاسم وان کان الغرض انه

... لذلک الثبوت ینبغی ان یکون بالفعل فقال ایضا موضوع الاسم علی ان یثبت به

للشیء من غیر اقتضاء انه یتجدد ویحدث شیئا فشیئا فلا تعرض فی زید منطلق لاکثر من اثبات

نعت الانطلاق کما فی زید طویل وعمرو قصیر واما الفعل فانه یقصد فیه التجدد والحدوث ومعنی زید ینطلق ان

الانطلاق یحصل منه جزءا فجزءا وهو یزاوله ویزجیه وقولنا فی زید هو انه بمنزلة زید قائم لا یقتضی

استواء المعنی من غیر افتراق والا لم یختلفا اسما وفعلا واما تقیید الفعل وما یشبهه من اسم الفاعل

والمفعول وغیر ذلک بمفعول مطلق او به او فیه او له او معه ونحوه من الحال والتمییز والاستثناء فلتربیة

الفائدة وتقویتها لان زیادة التقیید توجب زیادة الخصوص وهو یوجب زیادة البعد الموجب

لقوة الفائدة کما مر فی المسند الیه ولما کان هنا مظنة سؤال هو ان خبر کان مما هو المعول

تقیید کان لیس لتربیة الفائدة اذ لا فائدة فی نحو کان زید بدون الخبر لکون الخبر لتربیته اشار الی انه

مستثنی من هذا الحکم فقال والمقید فی نحو کان زید منطلقا هو منطلقا لا کان لان منطلقا

هو نفس المسند حقیقة اذ الاصل زید منطلق وفی ذکر کان دلالة علی زمان النسبة فهو قید لمنطلقا کما فی قولک

زید منطلق فی الزمان الماضی وایضا وضع الباب لتقریر الفاعل علی صفة ای جعله تثبیته علی صفة

غیر مصدر ذلک الفعل فهو ومفهوم الخبر علی انها اعنی تلک الصفة متصفة بمعانی تلک الافعال

نحو کان زید قائما انه متصف بالقیام المتصف بالکون ای الحصول والوجود فی الماضی ومعنی

صار زید غنیا انه متصف بالغنی المتصف بالصیرورة ای الحصول بعد ان لم یکن فی الماضی وهذا

قولهم انها لاعطاء الخبر حکم معناها فان المعنی فی هذا المثال حکم الانتقال الا تری الحال التی انتقل

وهذا نوع اخر فی تحقیق کون هذه الاخبار مقیدة بهذه الافعال والمراد ای ترک التفصیل لمنعها ای

تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات وعدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة
ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او نحو
ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة ونحو ذلك اما تقييده
اى تقييد الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمنى وان تكرمنى اكرمك فلاعتبارات لا تقتضى
تقييده بما لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل فى علم
النحو فليرجع اليه وفى هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولنا ان تكرمنى
اكرمك بمنزلة قولنا اكرمك وقت اكرامك اياى ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية
والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتنى اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان
انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية
جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها الصدق والكذب بناء على انه قال فى بحث تقييد المسند
الخبرى واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام
ولذا لا يتقدم عليه ما فى حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده
ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فى نفسها اى نظرا الى انها مجردة عن التقييد بالشرط لا
مع التقييد على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب وقد اراد
قيده بقوله فى نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية
اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل للصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك
فى الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتنى بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق
فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود
محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس و
ظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم بثبوت الوجود للنهار حين طلوع الشمس وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط و
المحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها

بعدمها

بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب قالوا انها باعتبار الحكاية
انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب ثم خالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم
يكونا خبرين وبان الحكم فيها بنسبة احد الطرفين الى الآخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند
النحاة ان النهار موجود فى كل وقت طلوع الشمس فظاهر انها جملة خبرية قيد مسنده
بظرف ففيه نكتة شريفة بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن
... مباحثها الشريفة المهملة فى علم النحو فان واذا للشرط فى
الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط فى اعتقاد المتكلم فلا يقع فى كلام الله تعالى الا
على سبيل الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه فى اعتقاده فان قلت كما انه يشترط
فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا
بانه لا تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة فلم يتعرض له المصنف لان الغرض بيان وجه الافتراق
بين ان واذا بعد اشتراكهما فى كونهما للشرط فى الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم
الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل ولذا ذكر فى المفتاح ان الاصل فيها
الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمنى اكرمك حيث لا يعلم القائل اتكرمه ام لا فنبه فى المثال على
اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها فى نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعى حقى مستعملة فى
مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم فيه انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط انما هو انتفاء كونه
ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سهى الفاضل الشارح
فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اى لان الاصل ان عدم الجزم بالوقوع
واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر لوقوعه موقعا لان لان النادر غير مقطوع به فى الغالب ولذلك
ايضا غلب لفظ الماضى على لفظ المضارع فى الاستعمال مع اذا لان الماضى اقرب الى القطع بالوقوع
نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان
اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اى قوم موسى الحسنة
كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب
وبلاء يطيروا بموسى اى يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جىء فى جانب
الحسنة بلفظ الماضى مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به ولهذا

عرفت الحسنة تعريف الجنس اى الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما فانه جنس الحسنة وتوعد كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع من الانواع بخلاف نوع السيئة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جئ بان دون اذا فيها قصدا للنوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولكن المراد بالحسنة فى الآية الاولى اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو فى نوع معين او فرد معين واما فى نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا فى ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة ولهذا اظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التى حقها ان يشك فى وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهى الخصب والرخاء مع صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففى تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك فى تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد تسلم الاولى دون الثانية ولان الشكر على القليل كالشكر على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثانى واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فتوافق لفظى اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس

الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكونان سواء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هى فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هى الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وحينئذ ففيه نسبه ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكنه ابعد من الانكار وادخل فى الالزام لكونها اشارة الى حاضرة معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون الحسنة المعهودة ينافى ما تقدم من كون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهى الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر حقيقة ما ذكره فى كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اى جئ فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا ذكرت لتنكيرها على تقليلها فان قلت جاء استعمال الماضى مع اذا فى السيئة منكرا فى قوله فاذا مس الناس ضر دعوا ربهم ومعرفا فى قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض ففيها وجوه ثلثة اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق بارتكاب الضلال اى فنبه بلفظ اذا والماضى على ان مساقد يسير من الضرر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثانى فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضى على ان بلاء من يعد نعمة الله ان ينتبه يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام ذلك كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد كما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح نفعل كذا متجاهلا تولها وتحيرا وبنى على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق ولتنزيله اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمك بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه والتوبيخ اى لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اى فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اى اهملكم فننحى عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا

او للاعراض ومعرضين ان كنتم قوما مسرفين نعم قرءا بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين
مشركين امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل
في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحال لاشتمال المقام على الايات
الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى
المقام لا يقال استعمال في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا
لكم بعد الاضماء دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال
مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا
... على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت من هذا
... فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا
باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير
... ان كان هذا هو الحق
من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب
بكونه حقا مع اعتقاده انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى
بعض غير قطعي الحصول بالنسبة الى اخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم
يقومون اي على من يحصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان ...
المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان
يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل
من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف
الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان كون
الشرط يكون مقطوعا عامه فلا يصح استعمال ان لما مر لان الشرط ما هو وقوع الارتياب
في الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في
المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب
كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ...
انه كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته ... من ذلك ...

كان على المضي لتحققه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر لا يستفاد منه الا
الزمان الماضي لذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى
انه يجوز ان يراد وكان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره
العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا له
المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء والجواب
عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا على الذين لا قطع بارتيابهم
من يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على
المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمة والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور
على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور
خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت
مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض
بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول
هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس
بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة
عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر
والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام وما اشبه ذلك مما غلب احد
المتصاحبين والمتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم
اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على
المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين والقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله وكانت
من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على
طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم
فلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد
فلا يطلق القرآن الا على الطهرين والحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال

الاندلسى يقال العينان عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون فى التثنية والجمع الاتفاق فى اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان الابوين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور و الاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن فى ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب فى العود الى ملتهم مع انه لم يكن فى ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان فى ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا و انا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد تفعلان وانتم والقوم تفعلون قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرء بتاء الخطاب المعنى انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب فى كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف وتثنية او جمع فافهم قال الله تعالى من تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا اى جزاؤهم وجزاؤك قال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس الذى توجه اليه الخطاب و للذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس الانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع فى لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب العقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يكثركم يا ايها الناس والانعام فى هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع المعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب وانما

لما صح

لما صح ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وفيه تغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففى لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول اجمل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس فى هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل حيث تكون منكم ومما خلقكم ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا تبقى بقاء نسلكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشئ وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله والذين يؤمنون بما انزل اليك المراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليبات وقع توجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدى لان اكثر الاعمال تزاول بالايدى فجعل الجميع كالواقع بالايدى تغليبا ولكونهما تقابل القول كان تقدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له فى النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اى لكون ان واذا للتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعنى حصول مضمون الشرط فى الاستقبال المتعلق بغيره على صيغة جعل حصول الجزاء مرتبا على حصول الشرط فى الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار فى الزمان المستقبل كان كل من جملتى كل من ان واذا يعنى الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل ويجب يعنى ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبال لدلالته على الحدوث فى المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق فى الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شئ فى قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين اى جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى

الان نقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك
وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك فمن
على هذا فقد رماينا سبب اقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق
كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط
كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا وان كنتم في شك كما مر كذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي
ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال و
قوله ايضا وان ذهلت عما اخي صدورها فقد ليت جدا نفوس جال لظهور ان المعنى على
المضي دون الاستقبال قد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى
بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز
الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد
اسباب الاشتراء او لون عطف على قوة الاسباب اي على ابراز غير الحاصل كذا جميع ما عطف بعده
باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكونه هو الموقوع كالواقع كقولك ان
كان كذا كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او انها الى
في نوعها اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فانه يصلح مثالا للتفاؤل ولانها
الرغبة ثم اشار الى بيان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا
عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر
اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي عليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع
ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر
الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه
عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه
الاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه حصول الشيء غاية
السقوط لانه ناشئ من اشتراك اللفظ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه حصول الشيء بل
هو ما ذكر بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل بالجملة عند

حصول وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علما الا ترى ان قولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر
بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما
يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة
في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او لان الاية نزلت فيمن يردن التحصن
ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند
عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما
يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع
انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى المفهوم المخالف لكن الاجماع
القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي وللتعريض اي لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من
قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلعم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي
ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بما صدر عنهم الاشراك
بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك
انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على الاصل
ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي الا فهو مذكور جميع ما تقدم اي نظيره
لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا
اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان
المناسب اي ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين
الذين هم اعداء الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو ترك التصريح بنسبتهم
الى الباطل ويعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي
قبول الحق لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه
ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب انصفك المتكلم بل ولان المتكلم
قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه
الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل الاستعمال والحاق

فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اى ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فما النكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لو ودادتهم ان يرتدوا كفار المضافين والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الامرين لما اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما ان ودادهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا شيء احب اليهم من كفرهم لكونه اصعب الاشياء بالمؤمنين وانفعها بالمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما للصداقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعاقدة بما نشأوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح اما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو ان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى ابعده واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تجئني اعطك اكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المغني على كلا منه اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فاني الايتان كان من الضرب الثاني فيكون مجموع الجمل الثلث جزاء واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فاما ان يكون قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم كذا اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا والايات نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين جهز كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله عليه وآله لقصدهم

فقيل

فقيل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم وجدوهم مؤمنين فتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من خاطب بالكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي صلعم عن الطريق لو للشرط اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اى انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه كذا قوله بما امتنع هذا معنى لطيف فتجمع الشكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متفقي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا للتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بانتفاء والمال واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب اخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل وكذا دعواه اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء

لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع اللازم الذي هو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا انه في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناها انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري لو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ولو ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس اذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان غرض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اذ اللازم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب

بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فمعنى هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء للشرط مع استبعاد لزومه لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لهذا المعنى لولا نحو لولا اكرامك لي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان الحكم في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء وثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لا اثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم لانا ان نعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فلا نسلم ان النفي عام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عصيانا مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء التقييد بان يثبت عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على الاطلاق يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان فيهم خيرا لا يحصل

منهم التولي قبل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم
فانهما تنتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا
محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال هذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي لاستثناء نقيض التالي لانها لامتناع
الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي فكيف يتوهم تعقد كلام الحكيم تعالى
انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج واي فائدة يكون في ذلك وهل يكذب القياس الا عقم النتيجة
بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم
بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي
لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا وقد يجوز ان يكون
التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم
الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ايات لشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه وبه يندفع
هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء
التولي بسبب انتفاء الاسماع خير انما يكون خيرا لو كانوا من اهل بان سمعوا شيئا ثم انقادوا
له ولم يعرضوا عنه كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة مثل شيخ فان عدم قتل شيخ ليس
بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا
فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل
فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على الاصل [illegible] ولو جعلنا الرسول
المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم
الثبوت والمضي في جملتيها لان الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول في معنى الاستقبال
ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضية الا لنكتة ومن ذهب الى انها تستعمل في
المستقبل استعمال ان مع قلته اثبت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو بالصين وبلغ الامم
القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في مجلة الحمام [illegible] من الجرح الا والقلوب حول
يصف بالسيف على مغازة ببغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة والغزلان وضعت لكنه جاء
بلو وقصد الى انه ضع ركائبها الحمام في ماء دجلة كانت رقابا حصا عنه لياس وانقطع الرجاء
صار في حكم المقطوع بالانتفاء وبدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي

لو فعلتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا الامر كان في ارادتهم استمرار عمل
النبي صلعم على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راى في امر كان معمولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير
الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم
بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء قد الحق
والاستخفاف ومعنا انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين بلاياه
النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا وان قيل ان اراد بالفعل في قوله [illegible]
الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا خالف ذكر
في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون
الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار
نقول لو علمه انما يفيد الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني يصادمه
لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل
عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام لتاكيد فاذا
دخلت عليها حرف النفي تكون لتاكيد النفي والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين
رد لقولهم امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص
النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم
دخول لو على المضارع في نحو ولو ترى لخطاب لمحمد صلعم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اي رءوها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار
عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا
قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله
المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم
غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة
انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل فيه لو
مختصا بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت ولكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا
خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه
قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت

الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا
فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا
لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله
ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي
ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق برب
محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا لتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتغيير النظم ورب فيها
للتقليل التنبيه بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان
يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على
المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني
حكاية لودادتهم جيء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا
سديدا حسنا واما من زعم ان لو اذا وقع بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده
هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله للتنزيل يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين
على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة رؤية الكافرين الظالمين موقوفين
عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع
بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة
اي الغالبة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة
وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ
المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك في الماضي الا في مقام يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة
او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان قصد الفعل حيث
يجز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث
لو تبقى الى الان لما بقي حي ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله
تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير للدلالة على اثبات المثوبة واستقرارها لانه الظاهر
واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية لشرط واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر
والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وقد يجعل تنكيره اذا قصد
عن التكثر كما اذا قال لك قائل عندك رجل فتقول تصديقا له الذي عندي رجل وان كنت تعلم

انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو
ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح ولكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه
يجب مع تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع
ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب
القلب على عامر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر
معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا صعب على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته
وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان
كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون
معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعلوم
وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم
جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء اذ يمتنع
الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما
لا يستلزم كونه اسما معرفة اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء
انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف
المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به لا على الامتناع واما
الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر
على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب
كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون
الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال
ونحوها من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص
عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده
والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة
على الكثرة والشمول لما وظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون ايضا الوصف
في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة
على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره

يؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا للعلامة
بين المتكلم والمخاطب باعتبار النسبة لا لغلام من غلمانه ولم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم
قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جائني غلام زيد من
غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع فانى الايضاح الى هذا الاستعمال الكثير المعرف بالاضافة ان كان مسند اليه
فلا بد ان يكون معلوما مثلا الا يقال اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على
لا يعرف المخاطب اصلا وعكسهما اى نحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط
في هذا التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفة التعريف عرف السامع اتصافه باحديهما دون
الاخرى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع
اتصاف الذات به وهو كالمعلوم المجهول ان يحكم عليه بالاخرى يجب ان نقدم اللفظ الدال
عليه ونجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته
للذات ونفيه عنها يجب ان نؤخر اللفظ الدال عليه ونجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه و
اسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف ان له اخا ولا يعرفه
على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا
رايت سواغاها الرماح ولا يصح رماحها الشاب لهذا قيل في بيت السقط يخوض بحرا نفعه
ماية يحمله السابح في لبده ان الصواب ماية نفعه لان السامع يعرف لهما وانما يطلب تعيينه
وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت
ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه
على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم تخبر
من هو فقيل زيد التائب فيحتمل نظر وتبصر على ما ذكرنا ساير طرق التعريف والثاني اى غشيان
تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اى قصرا تحقيقيا مطابقا للواقع نحو
الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة لكماله فيه ... الغاية لكماله فيه لكمال ذلك
الجنس في ذلك الشيء وبالعكس نحو عمرو الشجاع اى الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم ان
الشجاعة منحصرة فيه ... لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال اذا جعل المعرف

وكذا الطالب بل يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز جميع المعلومات تخصيص الا
نري الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف فما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف
فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما
على امر معلوم له اى للسامع باحد طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند
يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر
مثله اى حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد طرق
التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله باخر
اشارة الى انه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو
النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حالين اى شعري الان مثل شعري فيما كان
اى المعروف والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ
والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا غاية له في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو
فاحد الضميرين لمن سمعته والاخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل ولازم حكم كان عطف على
حكما اى ولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف باخر مثله وفي هذا اشارة
الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيد
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب
العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في
الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق
حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد والجنس في هذا تمهيد لما سيجيء من بحث
القصر وعلى تعريف العهد قوله ابي فراس فان يكونوا برأوا من جنايته فان من نصر الجاني شريك
... والجاني ... على ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما
في حق الاضافة الجناية الى كل منهما بحسب انتسابها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل
في ... الجاني ... الجاني ... حتى يصح التنكير والتذكير في
بعض لكنه ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة فيجب معلومية المسند اليه والمسند ان كا
بالاضافة ... لا معلومية المسند اليه وبهذا لا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على اخر
مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها

بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد الشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق كما يقال له لام الجنس فامر ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس الحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير عمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الاخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان وقائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم هو التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق احد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يتبين ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي يقصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصود قد يكون مطلقا كما في الامثلة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول ونحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لا هو الواهب الف قنطار لا عشرة هو الواهب لمائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من الابل اما لكونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت من الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة بحيث

بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبوب في الدنيا الا انت بل معناه انت حبيبك كما في انت الشجاع ولا ان معناه لا احد مثل محبتي لك حتى تنتفي سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت الظلوم على معنى لم يصب احد ظلم مثل الظلم الذي صابا حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك لم تتعد المحبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثل في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظة قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد ان تقصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء اخر والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر بمعنى قولنا اذا قبح البكاء على قتيل فالحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر يحمد الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون القصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء اخر ووقع التعريف ههنا ان قصد المبتدا بالخبر الحكم لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من ال هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا تكون للجنس في البيت الثاني لقوله بوالدك والعبد فيه كما في المجاز المعهود ... لا نسلم ان اللام الحبيب الى ليست للعهد انما هي للجنس ... باقي المعاني من شبه ونحوه كذا المعنى الذي اشرنا اليه في الفصل الثاني ان حكم القصر الثاني في تعريف الجنس لان القصر قد انما يكون فيما يعقل الفصل والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح بل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدا المنسوب اليه ... لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له

له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا او شبيها به المعنى والذات هي المنسوب اليها

والصفة هي المخبر نسوا بلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مسندا والمنطلق خبرا ورد هذا

القول بان المعنى المخصص له انه مقيد هذا الاسم بالصفة راجع الى ان الذات مسندا

اليها والاسم جعل الاعلى انه مسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل يا بصاحب هذا الاسم مما

حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان

الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما الجهل عنده القضاء بكونه

صاحب اسم بدون هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل

واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي ان كان في الواقع منحصرا

في شخص واحد اكون ذاتي لسند عليه قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان تكون

انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب كذلك يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس

ثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق

والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية لا في مطلق

خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اتم من الاخبار والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو ابن زيد دار

لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابت للمبتدأ وكذا

قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد الوجوه

ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوى ولكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير

سببي مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف

الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سببي الذي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل

ما يتوصل به الى الشيء وسبب التقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي

ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا

عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها

للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما

يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة

اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى

اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة

للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك و

بالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد

الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك مما تلبس به

انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا معينا لكن كان ينبغي ان يعرض

لنحو التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان

المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوى سواء

على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي عبارة المفتاح اشعار

بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرفت ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتباره يفيد

التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انا ليس لتخصيص لا تاكيد على ان

وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لا بد في

التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد يا ليتم العجب انه صرح

بان المسند لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك

عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي

الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى

عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فيحمل

الحمل عليه وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا والاصل في المفرد في الاعراب على ان

الانصار هو ان المنصوص قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت واستقر ثم عبارة النحويين

في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى

الظرف ولم يحذف مع الفعل فيكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ

المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وحينئذ لا معنى لعبارة

المصنف اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة

باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب ليس الا جملة فكان ينبغي ان يقول

اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما

تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا

قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا

المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور
الجنة وجوابه ان المراد من عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى
الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبر النفي في جانب المسند كان المعنى ان الغول مقصور على المسند
قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم ولا يتصف بلي و
ديني مقصور على الاتصاف بلي ولا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه
البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم
مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني
مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا
يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز
الى غيركم وديني لا يتجاوز الى الغير بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان
معنى قائم زيد ان المختص بالقيام زيد دون عمرو لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط
والخروج عن القانون ولهذا اي لان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو مسند
على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى
بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر
الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في
مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات
وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر
لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى
والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي له همم لا منتهى لكبارها
وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم
هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل لينبه المتكلم بتقديم الحكم
عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان
يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مسندا ورجل بدلا منه بخلاف
الظرف فانه يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة
مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده ورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص

اذا كان بسبب تقدم الحكم بكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم
وقد قالوا ان الحكم على ما ليس بمختص لا يحسن والحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير
المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب
غلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر
المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند
اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير
العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة بنجم
هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا
او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم
بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو
عليه من الرحمن ما يستحقه واهملها المصنف اما الاول فلشهرته ولان الكلام في الخبر دون الانشاء
واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي
للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم
المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام غير مضبوط واشكا
ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل
المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وفي الدرجة الاولى خاصة نحو
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة
عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان
هذا الكلام صريح في تاخر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث
قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه
المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا
للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل
الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير بل هذا الاسناد الى الضمير انما
هو اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا

فى الدرجة الاولى على ماذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى والحال ان الفعل
فى كل منها مقدم على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا الا مناقضة يمكن ان يجاب عن الاول
بان فى نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة فى التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد
وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا بل الى الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد ثالثها اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى حصول الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه
تقدم الاول على الثانى فلان الاسناد نسبة لا تحقق قبل تحقق الطرفين بعد تحققهما لا يتوقف
على شئ اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكلما تحقق الفعل اسند الى زيد
لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثانى على الثالث
فظاهر وكلامه ههنا صريح فى ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بوساطة
عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم يحمل على ان اسناد الفعل الى
المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق
الالتزام وبتوسط الضمير فلا تناقض الذى على ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه للتناقض و
اما امضاء القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن
اسناد الفعل الى الضمير فهذا تناقض لا مدخل فيما سبق ولا ههنا ثانيا وان كان غيره كان
مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن الثانى بانه لما كان اول الاسانيد فى هذه الامثلة اسناد الفعل
الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة
خارجة بقوله فى الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه فى الدرجة الاولى فيه هو
الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقى ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه منزل
الى ما بعده من الضمير المبتدأ الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله فى الدرجة
الاولى لانه انما يدل على ان اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب دليله اسناده الى المبتدأ فلا
يكون لهذا الكلام معنى فى هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده فى بحث التقوى من
ما اورده بعض مشايخنا فى شرح المفتاح صرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت
دون التجدد والحدوث ثم انه نصب للناظرة بعض الفضلاء وكتب فى ذلك كلاما قليل الجدوى
وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد فى الدرجة الاولى
اى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير فى نحو زيد قام والثانى الاسناد فى الدرجة

الثانية اى بواسطة شئ كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ فقوله صرفه
المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثانى وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على
الضرب الثانى من القسم الاول اعنى الاسناد فى الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا
تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلثة اسانيد وانه ان
اراد بالاسناد الذى يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح
وان اراد اسناد الجملة التى هى الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة
على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا الضمير صرفه ذلك
الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والا فنقضا
وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح فى شئ من كلام الشارح
ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكى من هذا المقال ولم يره ولا
طيف خيال ثم بالغ فى التشنيع على الشارح بلا فيما كان عند المناظرة وتشفيا عما
جرى عليه وانا اقول فى كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح فى
ان كون المسند جملة فعلية فى نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل
او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية
والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثانى ان قول
صاحب المفتاح وقوله فى الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر فى ان المراد بالاسناد فى الدرجة
الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله فى بحث
التقوى صرفه المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لان الاسناد الى المبتدأ
لكونه مبتدأ يستدعى غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال فى
نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير الذى هو عبارة عنه وايضا
كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة
فليس فى نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوضع
الذى يجعل به اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر انه الاسناد الى
العائد الى شئ لا يقتضى الاسناد الى ذلك الشئ اصطلاحا كالجر فى قولنا مررت على زيد فقام وان

الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل وبين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار هو الخامس لانه ان اريد الاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الثالث مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبعاد وان اريد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت قد ظهر مما ذكرت انه ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك كلام المعاصر غير واف بتمام المقصود فما رأيك في تصحيح كلام المفتاح وتحقيق احترازه عن نحو ما عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى في الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى العائد الى شيء آخر اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه لذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرف المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا الضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ ثانيا بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه على اسناد الجملة هو الاعتبار الاول مترجح لم يستلزم كلامه التناقض ولا المفضي الى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو مضى كلامه انه كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا او يقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه ولم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذا فهو يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيهما من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه الى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد فلا تم **تنبيه** كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل افادة تلبسه اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره

مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبنى الفعل للمفعول واسند اليه واذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفى الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدى ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حاله كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حالكونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حالكونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم فى افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى من وجد له حقيقة العلم ومن لا توجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل تنزيله

منزلة

منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهانى افاد ذلك اى المقام الخطابى والفعل المذكور وذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم فى افراد الفعل دفعا لتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطى ح يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيصدق هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشموله احترازا عن ترجيح احد المتساويين على الاخر لا يقال ان افادة التعميم فى افراد الفعل تنافى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراده لفعل وخصوصها وتعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة لان ذلك الاطلاق من عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض المقصود وعدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافى للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور فى شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره فى بحث الاستغراق من ان نحو خاتم الجواد يفيد الاختصاص بالعظمة بل يجعل جود غير خاتم بمنزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا المعنى قرينة منه بهام نه لان ما ذكره من الحصر بتمامه مما يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم فانه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا اشعار لعبارة الظاهر اذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مط كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحترى فى المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا ونصب غيظ على الضاع المنصب وقبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائى الا اثاره ولا يسمع الواعى الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره لما فى التعاقل

عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضايله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه
المنفرد بالفضل والآلاء وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن
الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه
يقصد اثباته او نفيه مط بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار
التعلق بمفعول بل لتجرى لعوارض المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل الاعطاء
ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول فالفرق
بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار
والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد ما بيّنا المقام اعني وجود القرينة اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه فما لم يكن تعلقه
به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين
فانه متى قيل ولو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن
والصبر عليه لو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء
الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول
ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا
فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى الوهم وذهب
اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم
يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم
وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول
لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في
لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر
فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني
مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا
في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول

ابكي

151 ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض آخر لا يقال يحتمل
ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق مني مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو
شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمني زيدا فيكون من قبيل
لو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتيب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا
يبقى الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه
مما يتوقف على ان لا يبقى منه غير التفكر فيحسن ترتيب النظم عليه تأمل ومما حذف فيه المفعول
للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي
امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة
غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث
يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل
نحو قوله تع كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وقيل
المميز محذوف اي كم مرة ومن في تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما
ذكرنا وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم
ذكر اللحم لئلا يتوهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان
في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى
في اللحم حتى لم يرده الا العظم اما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل
على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول
لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ
دد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
فلم نجده الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ
المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح
لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا الا انه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره
لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويكون السبب

اى سبب حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة لانه
مع كون طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده فى الجملة وايضا
فى هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم
كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه
يفوت الاختصار وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعوا الى دار السلام اى يدعو
العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة والهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تخص من يشاء
ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول للعموم مبالغة والثانى تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من
قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الدقيق يشهد ان القصد فى هذا المقام الى تعميم المفعول لا الى تنزيل الفعل
فان الحمل على امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام لذا جعل صاحب المفتاح نحو
فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم غير البعض
قوله نعم اياك نستعين اى على كل امر يستعان فيه يحتمل ان يراد على اداء العبادة فلئلا يلائم الكلام وفيه بحث
وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم مع الاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن
دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على
التعميم لظاهر ان العموم فيما ذكرنا انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار
كما ذكره فيما يليه هو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع فى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما
سبق فى قوله وجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه لما قال الاتى لعله عند قيام قرينة دالة على ان
لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جاء فى بيان الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت
اذنى عليه قوله تعالى ارنى انظر اليك اى ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر
المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقى
وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل
ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذى لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ
لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يؤلم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه قلت اولا تقييد
التعميم بالذى لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه ثانيا ان الحذف ح انما يكون
لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف
اعنى دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعنى التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم فى نحو

قوله تعالى

قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ لو ذكر لا يوهم خلاف
المقصود بل يحتمل المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحمل سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى
قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين اى سموه الله او
الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى مفعول واحد لزم
الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشئ على نفسه ان كان عينه مثل هذا العطف
وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم لكنه
لا يصح فى او لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين ايضا لا يصح قوله ايا
ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى
ان حذف المفعول به فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقى و
منهما الذود واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او
تذودان قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس
على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت
منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث انه منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار
والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة فى هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما
وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما
مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه فقد اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل فى كلام الشيخين فعدل
عنها الجمهور ما استحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى
ما ودعك ربك وما قلى اى ما قلاك فحذف المفعول لان فواصل الاى على الالف ولا امتناع فى ان
يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه للاختصار اللفظى
لظهور المحذوف ومثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اى الذاكراته واما الاستهجان ذكره اى ذكر
المفعول كقول عائشة ما رايت منه اى من النبى ولا راى منى اى العورة واما لنكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء التعين له او نحو ذلك
قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اى لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به

وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك

عليه اى على الفعل لرد الخطاء فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد

فانه مصيب فى اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ فى تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اى

تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت

لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكان على المصنف

ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بعد قوله لرد الخطا لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه

الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم فى الامر والنهى فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن

تكلف ولذلك اى ولان التقديم لرد الخطاء فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل

على مفعول فى الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول

فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره

صريح فى نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا

غيره كما ذكرنا فى ما انا قلت هذا ولا غيرى وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للحصر

بخلاف ما اذا كان له واما الثانى فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء فى الضرب فترده الى الصواب

فى الاكرام وانما الخطاء فى المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت

ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل

المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر الفعل المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو

زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو

زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل قد يقدر مقدما

فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس

القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب

الكشاف فى قوله تعالى واياى فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد فى افادة الاختصاص

من اياك نعبد وقد صرح فى المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون

وتحقق التغاير بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف لم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض

منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضى واسعة

فاياى فاعبدون فهو على تقدير فاياى فاعبدوا فاعبدون واما الفاء فى فاعبدون

جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارض فاخلصوها فى

غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا فى الكشاف وفى

جعله الفاء فى فاعبدون جواب شرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعنى فاعبدوا فكانه

هو هو وانما الفاءات الثلث فاولها هى التى كانت فى الشرط المحذوف بقيت تنبيها على

عما قبلها اى ذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة

تكرير لها او عاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا

يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود

فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم

بمعنى ان يقع فى الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد لزومه لا يخلو الدنيا

لو وقوع شئ فى الدنيا ما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شئ

واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض

الكلى اعنى لزوم القيام لزيد الا انه ليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التحسين وقامه

الملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل من قيام جزء الجزاء

مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان جزءا ما الزم حذفه ينبغى ان يشغل حيزه شئ اخر وحصل

ايضا بقاء الفاء متوسطة فى الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام وللتقديم على

الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له

ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان منع فى غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة

مجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور

ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل

الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك

سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس فى هذا حصر وتخصيص لانه

لم يكن غرضا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اى ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد

مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت

وفى المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعنى ان

التخصيص لا ينفك فى غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعنى انه لازم للتقديم جزئيا اكثريا

كما يقال خزف الفلك الاسفل لازم للمضيع غالبا بخلاف التمساح قوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون

للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية

السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال تعالى

خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال تعالى وان عليكم

لحافظين وقال تعالى الى ربها ناظرة وقال تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك

فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير

في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو

على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد

واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره

واستشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل

بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله

احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام

ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد اي التقديم في الجميع وراء التخصيص

اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز

انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية

بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان

يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام ما

وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون

في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى وهذا كلام فيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو

بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون باسم

اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ

باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل و

يقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة

نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وباسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول

اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان

يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك

باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت

بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها

او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك

متبركا ومبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون البسملة من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا

باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على

بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك

الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة مفتقر اليه في الكلام

والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل

بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه

من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب الفواصل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق

ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر الذي هو الواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم

المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل و

عند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان او لان ذكره اي ذكر ذلك

البعض الذي يقدم اهم قد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند

اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما

ذكر في المسند اليه فمراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع

بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود

الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقتل فيه

انه يقتل احدا فان الغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التا

خير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون

عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون

فقد ذكر للرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف

واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا

بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على

الفاعل لان نحو اصل الاثنى على الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مط اى سواء كان من معمولات
الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على
وتقديم ذى الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون
العناية بتقديمه اما لكونه فى نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل فى قولك وجه الحبيب اتمنى
لمن قال لك ما الذى تتمنى وتقديم المفعول الثانى على الاول فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على
انهما مفعولا جعلوا لان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه فى نفسه نصب عينك واما لانه يعرض
لامر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى و
جاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة
اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لاتمام حديث بذكر القرية هل فيها منبت
خير ام كلها كذلك فههنا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى فى سورة القصص وجاء
رجل من اقصى المدينة يسعى فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان فى التاخير مانعا مثل الاخلال
بالمقصود فى قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم فى الحيوة الدنيا
بتقديم الحال اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا
اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة فى قوله تعالى امنا برب
هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان
قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخى فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار
تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله
فاذن لا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم منه ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر
احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه
لم يبلغ كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر
تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم واوفر لان ذكر الله اتم لكونه فى نفسه نصب عين المؤمنين وثانيها
انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود ولرعاية الفاصلة
من القسم الثانى وليس منه والجواب المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض وجب لما يقدم
ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير التاخير وان كان صحيحا
من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا صفة والدنو يتعدى بمن لكنه غير معمول من جهة

المعنى

المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم الكفرة والمنعمين فى الحيوة التى دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد
مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اى كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض ان كان
مناقشة فى المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم
المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مط بدليل انه اورد
فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض
لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون
بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء
التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على
الفعل

الباب الخامس القصر

وهو فى اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على
فرسى اذا جعلت درها له لا لغيره وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق معهود وهو حقيقى
وغير حقيقى لان تخصيص الشئ بالشئ اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه
الى غيره اصلا وهو الحقيقى او بحسب الاضافة والنسبة الى شئ اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقى
بل اضافى لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا
قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه
الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مط من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب
المفتاح بتقسيمه الى الحقيقى وغير الحقيقى لقلة جدواه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقى وليس كذلك
لانه قال الحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف
مكان اخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير
شامل للحقيقى وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه ثان واخر اعم من ان يكون
واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقى ايضا
كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقى نعم
انه قد اورد الامثلة فى اثناء هذا التفسير من غير الحقيقى اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة
الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هى ظاهرة فى الحقيقى مثل زيد شاعر لا غير وليس غير ولا
غير ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم

ايضا حيث قال متى دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه
النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعي له ان غاما كقولك في لدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء او اذ حاضرا
كقولك زيد وعمرو شاعران مثلا ولان النفي ثبوته لذلك فمعنى قلت لا زيدا فاد القصر كل منهما
من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف الفرق بينهما
واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس
له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة
لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون
لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي اكتوابع
يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا
العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على
الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم
وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هنا هذا المعنى والاول انسب
اما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا
فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا او ساجا فليتأمل
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي
غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر
احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من
القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت عنه
جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها
لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني
اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور
على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي
لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا
في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا

لا تصارغير حقيقي لفوات المتصور فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي والثاني الحقيقي منهما لغة
ويمكن ان يعتبر ههنا اي قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات الفرق بين
القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي بالعدد والادعاء يتوقف على تامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان
صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر
او مكانه ولفظة او للتنويع فلا ينافي التفسير قوله دون اخرى معناه متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في
الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت
في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي
حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى
ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين وثبوت صفة
لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين و
الجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص
صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى مكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد
ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في لولا في ملك هذا الانفصال
مختص بالقصر الغير الحقيقي لا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس
على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك
بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي لان العاقل
لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين الجميع
وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي تعلم من هذا الكلام ومن استعمال القصر وقد
ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص امر
بصفة دون اخرى تخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة

بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربى كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
من يعتقد الشركة اى شركة صفتين او اكثر فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين
او اكثر فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من
يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة
ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطعه الشركة المذكورة وبالثانى اى المخاطب بالثانى
من ضربى كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس
اى عكس الحكم الذى اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون
القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب
لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهرة عطف على قوله يعتقد العكس لفظ الايضاح صريح
فى ذلك اى المخاطب بالثانى اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعنى اتصافه بتلك الصفة
واتصافه بغيرها فى قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد
من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين
لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شىء بشىء دون اخر قصر افراد وتخصيص شىء
بشىء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى
الامران عند المخاطب عين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر
بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت
ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوى فقد خصصته بالقيام مجا
القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام
مكانه وكذا الكلام فى قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شىء بشىء دون اخر مشتركا
بين قصر الافراد والقصر الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه مكان اخر قصر قلب فقط
فان قلت اذا اعتبر بالاخرى احد الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد
اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التى هى احد الصفتين التى
اعتقدها المخاطب وكذا فى قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة
ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احد الصفتين فهى صادقة على الصفة المذكورة ايضا

لم يعتقد اتصافه باحد الصفتين بشرط عدم التعيين لان تخصيصها به انما عنده اتصافه باحدى الصفتين
من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل
تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضى ان يكون اعتقاد المخاطب
الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفى فيه جواز نفيها واثبات الاخرى فههنا كذلك لانه اذا تساوى
الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هى القيام فقد جوز ان تكون هى القعود
فلما قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التى جوز ثبوتها له اعنى
القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فاذا
قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة فى مكانها قلت بعد تسليم
جميع ذلك فلا اشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يحقق فى قصر التعيين تخصيص شىء بشىء مكان
اخر لكنه لا يقتضى ان يمتنع فيه تخصيص شىء بشىء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن تردد بين
القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر فلا يمتنع ان يكون قوله دون اخر
مشتركا بين قصر الافراد والتعيين لا يلزم ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة البتة بل انما
يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن فى هذا المقام ان يقال ان كلامه اضمار وتقديره
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثانى من يعتقد العكس او تساويا عنده
القصر الذى يكون المخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وفى
دليلا على متانة كلام المفتاح ركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة
صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا
او منجما لا كونه مفحما اى غير شاعر لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان المفحم هو الذى لا يجد الشعر
قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اى تنافى الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها
كذا فى الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك
الصفة المذكورة كالقيام فى قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها ونحو القعود فهو ممنوع
اجتماعهما فساده واضح لان هذا الاشعار يتوقف على تنافيهما لانهما طريق تقصر مشعر بانتفاء
الغير كافى قصر الافراد والتعيين بل هو يصرح بالنفى والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد ان اراد
ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التى نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهى التى اثبتها

المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون
انتفاء الغير معلوما من خارج مثل ان يصرح المخاطب ويقول ما زيد الا قاعد ايضا فيخرج حينئذ
قولنا ما زيد الا شاعر لمن يعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة
على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا
الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل اباه لفظ الايضاح
ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا
ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون
ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما
اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه
لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين اما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين
فبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او
غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس و
للقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند و
نحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك وكانهم جعلوا القصر بحسب
الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند
ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما
سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
ههنا وكان في قول المصنف منها ما دون ان يقول الاول الثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره
اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما
يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق
العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح
في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف
وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون
المخاطب معتقدا للعكس فطريق القصر دال عليه فهذا المعنى خلاف مجرد الاثبات فانه لا يعلم منه

الدلالة وما زيد الا قائم بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو
شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان العمل بانتقاض
الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر
على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل الا ان اصله العمل وانا لا نوافق المعنى ما فاته وهو غلط لا نعرف
له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب
لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان
بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض
لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر
وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد
قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما
يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول
انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاء زيد لا عمرو انه
لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو
زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جاءا وهذا المعنى
قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته
لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من علم ان زيدا وعمرا جاءا ثم ان عنت ان
المعنى انما جاءني زيد بين الموهم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول فيه الاعتبار اذا اطلق ولم
يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا
وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب
ان يكون ان لاثبات ما بعده وما لنفي ما سواه وعلى العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى
القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة
واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في
الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما

سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة وهو اى هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اى رفع
الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا فى تفسير الكواشى فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما كافة
قطعا اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى فضلا فاذا فسروا
قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت انما متضمن معنى ما والا لا نطابقت هذه القراءة قراءة
الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذى حرمه الله عليكم
الميتة وهذا يفيد الحصر لما مر فى تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصره
على زيد فان قلت هلا جعلت ما فى قراءة الرفع كافة مثلها فى قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم
مبنيا للفاعل وهو المذكور فى المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند
الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تأويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه
وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذى حرم الله عليكم الميتة
لا مجال لارتكاب هذا التأويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون
موصولة ونقل ابو على عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها
موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثانى بقوله ولقول
النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى سوى ما يذكر بعده اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم
فهو لاثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات
قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص
لظهور انه لا ينفى كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف ولاثباتها
على صفته مع نفى ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اى مع انما
كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر فى علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر
الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك
وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما
يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت لفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات
التى يستشهد بها لاثبات اللغة اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من

الذود وهو الطرد الحامى الذمار وهو العهد فى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم
وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن
احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه انما معناه ان المدافع عن احسابهم
انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اى ان الذى يدافع انا لان
قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والدفع عنه و
لذلك لا يستحسن ان يقال انه الذائد المدافع انا ... [illegible]
... فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان
الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل فى نحو ما يقوم الا انا
لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه حقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب فليتأمل
على تضمنه معنى ما والا يصح اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما
قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل فى تضمنه معنى ما والا مناسبة عن على بن عيسى
الربعى البغدادى وهى انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت
بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد
لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا
فى قولك زيد جاء وضمنا فى قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما
فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على
تأكيد قلت اما الثانى اعنى الاثبات الضمنى فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد ايضا بالنسبة
الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع
انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل
ان زيدا لقائم ومنها اى من طرق القصر التقديم اى تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر والمعمولات على
الفعل كقولك فى قصره اى قصر الموصوف على الصفة تميمى انا وكان الاحسن ان يذكر مثالا لان
هذا المثال لا يصلح الا ... [illegible] ... لم يصلح لقصر الافراد الا
لقصر القلب فى قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد
انفرادا لغيره وتعيينا لمن اعتقد انفراد احدهما كذا الكلام فى سائر معمولات الفعل فلا يصح

يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او نحو ذلك من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكره من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير في غيره لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم تداخله هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب لا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم يقال انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد ان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها مما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله ما احد الا هو ولا يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد هو ولا يقول ذلك لان من لا تزاد الا في بهذا المعنى لا يقع الا بعد النفي الصريح فهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجب للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها

يقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض وزيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس من طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه مثال له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق والاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون النفي نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني المعدود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا يجامع النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا

يكون

فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجئ لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة
ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع
زيد عن المجئ على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى
زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات
النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم الصريح بدليل
يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي
بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في
ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ
كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص
للقيام في نفسه وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره
وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق التاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في
التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما
يجئ فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا
عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمصيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دلالة
على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع
من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث
اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له
من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما
يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما
ان يجئ لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال
لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى
لازم الحكم وكان مراد الشيخ انه يجئ لخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى
تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب في
مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر على خطائه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا
للكلام على خلاف مقتضى الظاهر واشار الى مثال الاصلين تركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد

رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا
على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة
لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عالمون بكونه
مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه
عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار
المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي فيما بينهم حتى كانهم
لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو
ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين فالمخاطبون بهذا
الكلام وهم الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة
المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان
الكفار القائلين لهذا القول اعني ان انتم الا بشر مثلنا كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة
في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني
الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافي بين الوصفين
فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم
وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية
والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على
البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم
اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي المماشاة معه وارخاء العنان
اليه بالمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو
الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام
كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا
بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون
على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله ان
نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول وهو جواب

المتن فايفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية

حين كذبوا رسل عيسى عليه السلم ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون

فالظاهر انه قصر قلب ايضا لان المخاطبين وهم الرسل عليهم السلم يعتقدون انهم صادقون قطعا

وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المص قصر تعيين

بناء على نكتة وهي ان الكفار يرى المخاطبين وينبهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي

ان يصدر عن العاقل المتبذل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر

حال المدعى عند السامعين فقصرهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك

لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك

ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى

بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه

اخطاه وزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى منزلة ما من

شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما

نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا

ان لا يجهله المخاطب لا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد

الجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد

ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر

العناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون

فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاكة بما بينه كما مر بلا شبهة كاشتراك الثلثة الاول في ان دلالتها على القصر

بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت المنفي بل على المثبت وثانية كاشتراك

الاخيرين في صحة مجامعة العاطفة وتمتاز انما على العطف بانه يعقل منها اى من انما الحكمان

الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا

او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد نعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب الوهم الى عدم القصر من

اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض

بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم

قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا

كان لايراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله

انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط

الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد

وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما

اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما

جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار

وما نام الا في الليل وما ضربته الا تاديبا وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف

البدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه

وما سلبت زيدا الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في

الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا

قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون

حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما

اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور لكون المقصور عليه والاداة

بحالهما وهو ان تكون الاداة متقدمة على المقصور عليه المقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا

زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر

المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها

باب الامير ولا دفاع الحاجب في قوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح و

كذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة

على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني لتتم تلك

هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم الصفة

وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما

مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد

الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن

المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول

ولكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود

ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا هذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مط وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مط لضعف اداة الاستثناء اذ لا فيها الا وهي حرف عن الاستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الا متعدد او يجعل المقصور في النية مقدما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف ومعمولا لغير العامل في المستثنى نحو اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول ابت العامل في الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي تامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الاضمار لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بفعل مضمر كانه قيل لما قيل ما ضرب الا زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب للاستفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان تقول انا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع التسبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنها بالمستثنى المذكور بعدها يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول

المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح لذلك ترى في علم النحو تقول تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فالضمير في الفعل الصالح للاسناد في تانيث الفعل النظر الى ظاهر اللفظ فان المستثنى في حكم فاعل الفعل كما في الكشاف واما صاحب المفتاح فنظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والتكليف بين الفعل المنفي والفاعل المراد وقوع الفعل منه اذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام هو ليس بمذكور ولا في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا فيما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن لزم في هذا القسم الابدال ولم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد اليه ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد مكانا من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسيره المناسب في الجنس بان لا يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك في صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك اذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه لمضمون عاملة الا على تاويل العزم والتقدير الا عازما اي ايس الشيطان